الجوانب الفكرية في مختلف النظم الاجتماعية

للدكتور
فؤاد زكريا
أستاذ الفلسفة بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس

الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية
مطبعة جامعة عين شمس
١٩٧١

إهـــــــداء ٢٠٠٧

ورثة الفنان/ حامد سعيد

القاهرة

مقدمة

الى أى حد تؤثر النظم الاقتصادية المختلفة فى تكوين عقلية الانسان ؟ وما نوع التفكير السائد الذى يتولد عن كل نظام من هذه النظم ؟ وما طبيعة الاطار الفكرى والثقافى الأكثر ملاءمة لنظام الرق ، وللنظام الاقطاعى والرأسمالى والاشتراكى ؟

هذه هى الأسئلة التى سنحاول الاجابة عنها فى هذا الفصل . على أن طرح هذه الأسئلة يثير ، منذ البداية ، مشكلات معقدة ، ويقتضى منا أن تتنبه الى مجموعة من الحقائق التى ربما غابت عنا لو بدأنا فى خوض الموضوع مباشرة ، ولو لم نقم بتحليل للمشكلات الرئيسية الكامنة من وراء هذا الموضوع .

١ ــ أولى هذه المشكلات هى أن القول بوجود تفكير سائد يتلاءم مع كل نظام من النظم الاقتصادية ، ربما فهم على أنه يعنى صبغ التفكير فى كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادى بصبغة نمطية موحدة ، أى أنه يعنى أن المفكرين ، فى العصر الاقطاعى مثلا ، يتميزون بسمات عقلية واحدة يمكن الاهتداء اليها عند كل منهم على حدة .

على أن هذا الفهم بعيد كل البعد عن الصواب ، فضلا عن أنه فهم يكذبه الواقع نفسه : ذلك لأن كل عصر يتميز بتباين فكرى شديد ، سواء على مستوى المثقفين الكبار أم على مستوى الأشخاص العاديين أنفسهم . وعلى ذلك فنحن حينما نتحدث عن الاطار الفكرى لعصر من العصور ، أو عن نوع الثقافة الذى يتلاءم مع نظام من النظم ، نعنى فى الواقع أعم السمات الفكرية المشتركة ، التى تلفت أنظارنا أكثر من غيرها حينما ندرس ذلك العصر ، ولكن لا يتعين أن تكون

هذه السمات موجودة بحذافيرها عند كل مفكر على حدة ، وليس من الضرورى أن تكون عقول الناس كلها ، فى ظل ذلك النظام ، مصبوبة فى قالب فكرى واحد.

٢ ــ والمشكلة الثانية هى أن الربط بين النظم الاقتصادية وبين الجوانب الفكرية لحياة الناس فى ظل هذه النظم ، قد يوحى بأن هناك تأثيرا مباشرا للنظم الاقتصادية فى الحياة الفكرية . ولما كان الاقتصاد يهتم بالأسس المادية لحياة الناس ، فقد يفسر هذا الربط بأنه يعنى الأخذ بالتفسير المادى المباشر ، والآلى ، للفكر الانسانى ، بحيث يعد هذا الفكر نتيجة مباشرة للعلاقات الاقتصادية السائدة فى مرحلة معينة ، وتؤدى هذه العلاقات الاقتصادية إلى إنتاج أفكار الناس ومثلهم العليا وقيمهم ، مثلما تؤدى الآلات إلى إنتاج السلع .

هذه المشكلة تثير موضوعا معقدا غاية التعقيد ، هو العلاقة بين الجانبين المادى والمعنوى فى حياة الانسان . ودون محاولة للدخول فى الجوانب المعقدة لهذه المشكلة ، يكفينا أن نقول إن هناك ما يشبه الاجماع على أنه إذا كان للجوانب المادية ــ ومن أهمها الاقتصاد ــ تأثيرها فى أفكار الناس وقيمهم ومثلهم العليا ، أى فى الجوانب المعنوية للحياة البشرية ، فان هذا التأثير لا يمكن أن يكون مباشرا . وبعبارة أخرى فان أى نظام اقتصادى لا « يفرز » فكرا من نوع معين ، يكون هو وحده الملائم له ، والناتج عنه ، بل ان للفكر قدرا معينا من الاستقلال ، بل لديه قدرة خاصة على أن يؤثر فى الجوانب المادية لحياة الانسان بقدر ما يتأثر بها .

وعلى ذلك فمن الضرورى أن نتنبه ، حين نتحدث عن تأثير النظم الاقتصادية فى أفكار الناس ، الى أن هذا التأثير ليس آليا مباشرا ، بل هو يسير فى عملية معقدة غاية التعقيد ، ولا يعمل فى اتجاه واحد ، من الاقتصاد الى الفكر ، بل يمكن أن يعمل فى الاتجاه المضاد ، من الفكر الى الاقتصاد ، أو من العقل الى المادة .

ومع أخذ هاتين النقطتين بعين الاعتبار ، يمكننا أن نبدأ فى دراسة الاتجاهات الفكرية العامة المرتبطة بالنظم الاقتصادية ، واضعين نصب أعيننا أن هذه النظم

لا تستطيع أن تصب عقول الناس كلها فى قوالب واحدة ، وأنها لا تملك أن تؤثر فى هــذه العقول تأثيرا آليا مباشرا . ومع ذلك فسوف يتبين لنا أن من الممكن الاهتداء الى ارتباطات مفيدة وعميقة بين الاطار الذهنى لحياة الناس فى عصر من العصور ، وبين النظم الاقتصادية السارية على هذا العصر ، وأننا نستطيع من خلال هذه الارتباطات أن نعمق فهمنا للاقتصاد والفكر معا : اذ نكتشف فى النظم الاقتصادية جوانب وأبعادا أعمق مما توحى به جوانبها المــادية وحدها ، ونهتدى الى أسس للبناءات العقلية والمعنوية تكمن جذورها فى الحياة الواقعية للمجتمع الذى ظهرت فيه .

مجتمعات ما قبل الاقطاع

المرحلة البدائية :

لم يعرف الانسان الملكية الفردية بمعناها الصحيح فى المراحل البسيطة الأولى من حياته ، بل كان يسود هذه الحياة نوع من التضامن والمشاعية ، ناشىء عن صعوبة الظروف التى لم يكن الفرد قادرا على مواجهتها وحده ، وعن ضآلة الانتاج وبساطته ، وعدم وجود أى فائض انتاجى يسمح باستغلال عمل الآخرين، لأن العمل كان كله موجها نحو تلبية الحاجات الضرورية المباشرة .

فى هذه المرحلة كان الفكر الانسانى يتسم بنفس البساطة والبدائية اللتين كان يتسم بهما الانتاج . فكل حوادث الطبيعة كانت تفسر تفسيرا أسطوريا ، يتمشى مع العجز عن فهم الظواهر الكونية وعدم القدرة على كشف أى قانون من قوانينها . وكان العالم يحتشد بالقوى التى تنسب اليها صفات الهية : فهناك آلهة للرعد والمطر والزرع والبحر والخصب والموت ... الخ ، بحيث كان الحد الفاصل بين عالم الطبيعة وعالم الانسان يكاد يكون منعدما . فالطبيعة تشعر بنفس الأحاسيس الانسانية ، وتتحكم فيها نفس العوامل التى تتحكم فى أفراد البشر . وربما كان من الممكن تشبيه فكرة التقارب بين الانسان والطبيعة وازالة الحواجز بينهما ، بمبدأ الملكية المشاعية السائدة فى الاقتصاد البدائى لهذه الفترة . وكان السحر هو التعبير الواضح عن مجتمع يعجز فيه الانسان عن السيطرة على الطبيعة من خلال فهم قوانينها ، فيلجأ الى القوى الخفية والغيبية التى يتصور أنه يستطيع عن طريقها التحكم فى مجرى الأشياء . ومن الملاحظ أن السحر بدوره يفترض نوعا من العلاقة المشاعية المشتركة بين الانسان والطبيعة : اذ أن الطبيعة تخضع لكلمات الانسان وأوامره وتعاويذه ، ويزول كل حد فاصل بين المجال البشرى والمجال المادى الخارجى .

مرحلة الرق :

لم يحدث الانتقال من المرحلة البدائية إلى مرحلة نظام الرق مباشرة ، بل ان التطور بينهما كان متدرجا وبطيئا الى أقصى حد . وكانت نقطة التحول هى

تقدم القوى الانتاجية الى الحد الذى لا يعود الانسان ينتج فيه من أجل تلبية حاجاته المباشرة ، أو الوفاء بضرورات الحياة ، بل أصبح انتاجه يزيد عما يحتاج اليه لاستخدامه الخاص . وكان هذا التوسع مؤديا الى نتيجة ضرورية : هى بداية التقسيم الطبقى للبشر . فبعد أن كان التجانس والمساواة فى الفقر هو الطابع المميز للمرحلة البدائية ، أصبح هناك اختلاف وتميز بين مستويات الناس ، نتيجة لبداية ظهور فوائض فى الانتاج تزيد عما يلزم للاستخدام المباشر فى المعيشة اليومية ، وظهر الفرق بين الغنى والفقير ، أو القوى والضعيف . وكان هذا التميز هو ذاته بداية استغلال الانسان للانسان ، اذ أن تراكم الثروة — ولو على نطاق ضيق — يتيح للغنى أن يستعين بالفقراء فى استثمار ممتلكاته ، ويستغل ضعف مركزهم من أجل فرض شروطه عليهم .

ولم يتخذ هذا الاستغلال شكل الرق فى كل الأحوال ، بل ان العالم القديم عرف نظما اقتصادية متقدمة بنيت على أساس سلطة استبدادية مطلقة ، تتميز فيها طبقة الحكام والكهنة عن عامة الشعب بميزات هائلة ، ولكنها لا تتخذ من عامة الشعب عبيدا بالمعنى الصحيح . وفى ظل هذه النظم ازدهرت حضارات هائلة ، كانت دعامتها الأولى هى الاقتصاد الزراعى المتقدم ، كما هى الحال فى الحضارة المصرية القديمة .

أما نظام الرق فكان النموذج الواضح له هو المجتمع اليونانى القديم . فعندما اتسع نطاق الحروب التى يخوضها اليونانيون ، أصبح الأسرى فى هذه الحروب يجلبون الى البلاد لكى يستعان بهم فى الأعمال المنزلية فى بداية الأمر ، واكتسبوا بالتدريج صفة الرقيق الذى يتحكم سيده ، لا فى عمله فحسب ، بل فى شخصه أيضا ، وأصبح لهذه الصفة أساس قانونى ينظم العلاقة بين السيد والعبد لصالح الأول على طول الخط. وباستمرار التطور أصبح الأرقاء يستخدمون فى الانتاج الاقتصادى ، لا فى الأعمال المنزلية وحدها ، وصاروا يمثلون قوة عمل رئيسية تتولى القيام بالأعمال اليدوية المرهقة ، وتوفر على السادة عناء الاحتكاك بالعالم المادى ، وتكفل لهم فرص العيش الرغد على حساب « الآلات البشرية » التى تنتج لهم كل ما يحتاجون اليه فى معيشتهم ، وتضيف اليه فائضا يحقق لهم ما يشاؤون من أرباح .

فى ظل هذا النظام الاجتماعى بدوره ظهرت حضارات قديمة مجيدة ، أعظمها بلا نزاع هى الحضارات اليونانية ، التى امتدت فترتها المزدهرة من حوالى القرن الثامن قبل الميلاد الى ما يقرب من ألف عام بعد هذا التاريخ ، أى الى القرن الثانى الميلادى ، وان كان العصر الذهبى فيها يمتد ــ باعتراف المؤرخين جميعا ــ من القرن السادس الى القرن الثالث قبل الميلاد .

وعلى الرغم من أن الرق ، من حيث هو نظام اقتصادى ، ينطوى على استغلال فئة من الناس لفئة أخرى استغلالا تاما ، يصل الى حد التحكم فى أشخاصهم معنويا وماديا ، فانه كان على الأقل يضمن قدرا كبيرا من الحرية (المعنوية والمادية أيضا) للمواطنين الأحرار ، وكان لذلك أثره الكبير فى ازدهار الفكر فى ذلك العصر .

مقارنة بين النظم الاستبدادية القديمة ونظام الرق :

ولو أجرينا مقارنة بين النظم الاستبدادية ، كما عرفت فى بلاد الشرق القديم ، وبين نظام الرق ، من حيث مدى تشجيع كل منهما للنهضة الفكرية والعلمية ، لكانت المقارنة فى صالح النظام الثانى . ذلك لأن مبدأ الحكم الاستبدادى المطلق كان يطبق على الميدان العقلى والروحى بدوره : فالعلم كله تحتكره طبقة من الكهنة ، هى وحدها التى تتداول أسراره وتتوارثها ، وتحرص على كتمانها عن بقية الناس . ومن المستحيل أن تحدث نهضة فكرية وعلمية شاملة فى جو التكتم هذا . وكل ما كان يحتاج اليه الناس هــو مجموعة من المعارف العملية التى تساعدهم على تحقيق أغراضهم المباشرة فى الزراعة والعمارة والملاحة ، الخ . ولذلك أحرزت المعارف العملية تقدما كبيرا فى بلاد الشرق القديم ، تعد الآثار المصرية الباقية نموذجا رائعا له . والأرجح أنه كان هناك من وراء هذا التقدم العملى فكر نظرى لا يستهان به ، ولكن هذا الفكر لم ينتشر ولم يتداول ، نظرا الى حرص الكهنة عليه كما لو كان أسرارا مقدسة . وهكذا كانت السلطة المطلقة فى ميدان المعرفة (وهى انعكاس للسلطة المطلقة فى ميدان الحكم) عاملا من عوامل تضييق نطاق التقدم الفكرى والعلمى ، واستحالة الانتفاع من ثماره على مستوى واسع .

وهنا يظهر الفرق واضحا بين النظام المطلق وبين نظام الرق كما كان مطبقا عند اليونانيين القدماء . فهؤلاء الأخيرون كانوا يقسمون المجتمع إلى أحرار وعبيد، ولكنهم لم يقسموه الى كهنة وأناس عاديين . صحيح أن التقسيم كان حادا وقاطعا فى الحالتين ، ولكنه كان فى الحالة الأولى يتيح فرص المعرفة لعدد من الناس أوسع بكثير ، هم المواطنون الأحرار . والأهم من ذلك أن نوع المعرفة الذى يستطيع هؤلاء المواطنون الاحرار أن يصلوا اليه لم يكن معرفة محاطة بهالة من القداسة ، بل كان معرفة متاحة للجميع ، يستطيع أى شخص أن يساهم فى تقدمها ، وينتفع من ثمارها ، اذا ما توافرت له القدرة على ذلك .

بل ان طبقة العبيد المستغلة ذاتها كانت تقوم بدور غير مباشر ، ولكنه عظيم الأهمية ، فى التقدم الفكرى لليونانيين فى ظل نظام الرق . ذلك لأن هذه الطبقة كانت تتولى القيام بالأعمال اليدوية المرهقة ، التى تتطلب جهدا جسميا كبيرا ، ومن ثم كانت تعفى الأحرار من القيام بهذا النوع من الأعمال . وهكذا كان ميدان العمل المادى مقفلا أمام المواطنين الأحرار ، على حين أن ميدان العمل العقلى كان مفتوحا أمامهم على مصراعيه ، بل كان هو الميدان الوحيد الذى يمكنهم أن يمارسوا فيه نشاطهم .

الطابع الفكرى لمرحلة الرق :

ويعزو بعض مؤرخى الفكر تقدم التفكير العلمى والفلسفى ، وتقدم الآداب والفنون ، عند اليونانيين القدماء ، الى هذا العامل بالذات : أى الى عدم اضطرار قطاع كبير من الشعب الى القيام بأعمال جسمية مرهقة ، وتفرغهم للجوانب الروحية والعقلية فى الحياة . وربما كان هذا تعليلا مقتصرا على جانب واحد ، ولا يشمل كل نواحى الظاهرة التى نتحدث عنها ، ولكنه على أية حال تعليل طريف لا يصح تجاهله ، لأنه يلقى بعض الضوء على ذلك التقدم الهائل الذى أحرزه اليونانيون القدماء فى ميادين الفكر والأدب والفن خلال العصر الذى ساد حياتهم فيه نظام الرق .

والأهم من ذلك أن هذا التعليل يفسر لنا « الطابع الخاص » الذى اتخذه الفكر والعلم اليونانى . ففى اليونان ولدت الفلسفة ، وظهر لأول مرة ذلك النشاط الفكرى النظرى الخالص الذى لا يبحث عن الحقيقة كما تتمثل فى جانب

بعينه من جوانب الوجود ، بل يبحث عن الحقيقة لذاتها ، وبأعم معانيها . وفى اليونان أحرزت العلوم النظرية ، ولاسيما الرياضيات ، تقدما كبيرا . وكلنا يعرف أن هندسة اقليدس ، بنظرياتها التى لاتزال تدرس حتى اليوم ، هى انتاج يونانى صرف . ومن جهة أخرى فان اليونانيين لم يبرعوا فى ميدان العلوم التجريبية ، بل انهم نظروا اليها على أنها فى مرتبة أقل بكثير من العلوم النظرية : لأن هذه الأخيرة علوم يستخدم فيها الانسان عقله فقط ، أما الأولى فيستخدم فيها يده بقدر ما يستخدم عقله . وبذلك يكون احتقار العمل اليدوى والمادى قد انعكس على نظرة اليونانيين الى العلوم ، ويكون التقسيم الطبقى للمجتمع اليونانى الى أحرار وأرقاء قد ولد نوعا آخر من تقسيم العلوم حسب مراتبها : بحيث تكون منها علوم تليق بالأحرار ، وأخرى لا تليق بهم . ويكفى لكى ندرك أهمية تأثير هذا العامل على التفكير اليونانى ، أن نقارن نظرتهم هذه إلى العلم بنظرتنا الحالية. فنحن اليوم لا نعترف بأى نوع من « الطبقية » بين العلوم ، بل نسوى بينها جميعا . ولو نظرنا الى علم الطبيعة ، الذى يقوم اليوم بدور عظيم الأهمية فى حياتنا ، لوجدنا أنه كان فى نظر اليونانيين علما غير رفيع لأنه يتطلب اتصالا بالعالم المادى . ومن جهة أخرى فان العلوم التى تتصل بأحط الموضوعات تحتل فى نظرنا مكانة لا تقل عن مكانة تلك التى تتصل بأرفع الموضوعات . فعالم الحشرات يمكن أن يؤدى الى الانسانية خدمة كبرى لو استطاع أن يقضى على آفة مثل دودة القطن أو قواقع البلهارسيا ، وعالم التربة (الطين) يمكن أن يحدث انقلابا فى الاقتصاد القومى لو تمكن من تهيئة ظروف تؤدى الى مضاعفة انتاج محاصيل معينة . وكل هذه أمثلة تدل على أن عصرنا ، الذى تسوده مثل عليا ديمقراطية ، لم يعد يعترف بتقسيم العلوم الى مراتب ، ومن ثم فان الاحتمال كبير فى أن يكون ازدراء العمل اليدوى واعلاء قيمة العمل العقلى النظرى (وهو ذاته نتيجة مترتبة على التقسيم الطبقى للمجتمع الى أحرار وعبيد) هو الأصل فى تقسيم اليونانيين للعلوم الى علوم رفيعة وأخرى ليست لها الا مرتبة دنيا .

ولا شك أن هناك عوامل أخرى ، الى جانب نظام الرق ، تضافرت على تحقيق النتائج التى أشرنا اليها . فالازدهار الاقتصادى ، والتبادل المستمر للسلع ، والاختلاط الدائم بالشعوب الأخرى ، ونمو النشاط الصناعى والحرفى ، كل هذه العوامل تساعد على تهيئة الجو للبحث الحر عن الحقيقة فى الميدان الفكرى

والعلمى . واذا كان نظام الرق هو أسهل الطرق التى توافرت فى العالم القديم لتحقيق هدف تحرير فئة من الناس الى القدر الذى يكفى لجعلها قادرة على ممارسة النشاط العقلى والروحى الخلاق ، دون سعى الى تحقيق منفعة عملية مباشرة ، أو الى خدمة أغراض السحر ، أو مساعدة الكهنة على نشر عقائدهم ، فان مجرد تكدس الثروات وتحقيق فائض اقتصادى معقول ، يمكن أن يكون بدوره وسيلة لتحقيق هذا الهدف نفسه . ومعنى ذلك أن النهضة العقلية والروحية فى اليونان القديمة كانت مرتبطة بالنهوض الاقتصادى الشامل ، ولكن الطابع الخاص الذى اتخذته هذه النهضة يصعب تعليله الا اذا ربطنا بينه وبين انتشار نظام الرق فى المجتمع اليونانى .

المرحلة الاقطاعية

السمات العامة للمرحلة الاقطاعية :

ليس من السهل أن يأتى المرء بمجموعة من الصفات المميزة للمرحلة الاقطاعية فى التطور الاقتصادى ، اذ أن معظم هذه الصفات تصدق على مجتمعات معينة ولا تصدق على مجتمعات أخرى .

ففى بعض الأحيان يعرّف الاقطاع تعريفا زمنيا ، فيقال إنه هو النظام الاقتصادى السائد فى العصور الوسطى . ولكن هذا التعريف لا يسرى الا على نظام الاقطاع فى أوروبا ، أما فى كثير من أماكن العالم الأخرى ، ومنها الشرق ، فما زال للاقطاع وجود ، بشكل أو بآخر ، حتى اليوم . وفى أحيان أخرى يعرّف الاقطاع تعريفا سياسيا أو اجتماعيا ، فيقال إنه النظام الذى يستبد فيه المالك الاقطاعى بأقدار كل من يعملون عنده ، وتكون له عليهم سلطة مطلقة تعلو على سلطة الدولة ذاتها . ومع ذلك فان هذا التعريف يتجاهل حقيقة عرفتها أوروبا فى بداية عصر التصنيع ، وهى أن الاقطاع كان فى بعض الاحيان أرحم من العصر الرأسمالى فى الفترة الأولى من تاريخه ، لأنه كان يمنح الناس قدرا من الامن والحماية على الأقل .

كذلك يعرّف الاقطاع أحيانا على أساس مركز السلطة فيه ، فيقال إنه ذلك النظام الذى تتفكك فيه السلطة المركزية للحكومة أو تختفى نهائيا ، لتحل محلها سلطات متعددة ينفرد بكل منها اقطاعى يكون له الأمر والنهى على كل من يعملون فى أرضه . ولو صح هذا التعريف لما أمكن القول بوجود مرحلة اقطاعية فى البلاد التى ظلت السلطة فيها ، طوال تاريخها ، فى يد حكومة مركزية واحدة ، ومن بينها مصر .

وربما كان الأصح أن نربط بين الاقطاع وبين النمط الزراعى فى الاقتصاد ، فنقول انه ذلك النظام الذى يقوم فى البيئات الزراعية على أساس علاقات معينة بين المالك الكبير والفلاحين المشتغلين فى أرضه ، تتسم أساسا بأنها علاقات تسلطية . والواقع أن البيئة الزراعية ضرورية لفهم الاقطاع ، اذ أن عناصر النظام

الاقطاعى لا تكتمل بصورتها المطلقة فى الحالات التى يكون فيها مـالك الأرض الكبير مشتغلا بمهنة أخرى لا صلة لها بالحياة الريفية ، كالعمل فى ميدان المـال أو التجارة أو الصناعة . كذلك فان هذه البيئة هى التى تضفى على الاقطاع طابعا خاصا ، وتنشر فى المجتمع الذى يسوده الاقطاع قيما معينة ، تظل متأصـلة فى النفوس حتى بعد أن يتم التخلص ــ اقتصاديا ــ من العلاقات غير المتكافئة التى يستتبعها نظام الاقطاع .

ولعل هذه النقطة الأخيرة هى التى تقتضى منا اهتماما خاصا بالمرحلة الاقطاعية . ذلك لأن أوروبا بدأت تتخلص من السيادة المطلقة لنظام الاقطاع منذ عصر النهضة الأوربية ، أى فى حوالى القرن السادس عشر ، وسددت الضربة القاضية الى هذا النـظام فى عهد الثورة الفرنسية (على المستوى السياسى) وفى عهد الثورة الصناعية (على المستوى الاقتصادى والاجتماعى) ، بحيث يمكن القول إنها قد تخلصت من آخر آثاره فى القرن التاسع عشر . أما بالنسبة الينا فان الاقطاع ما زال نظاما يعيش بيننا ويؤثر فى عقليتنا وفى قيمنا ونظرتنا الى العالم . صحيح أننا استطعنا تصفيته منذ اللحظة التى قضى فيها على نظام الملكيات الزراعيـة الكبيرة بفضـل قوانين الاصـلاح الزراعى ، ولكن من الواجب أن تتذكر أن الاقطاع ، بأشكاله المختلفة ، ظل هو النظام السائد فى بلادنا مئات بل ألوفا من السنين ، وأن التصفية المـادية للنظام لا تعنى التخلص من آثاره المعنوية ، التى ستظل تلازمنا فترة غير قصيرة من الزمن ، ما لم نبذل جهدنا من أجل التخلص منها بالعمل الواعى والسعى الدائب .

وطبيعى أن يكون من الصعب الحديث عن الخصائص الفكرية لمرحلة مرت بها البشرية زمنا طويلا كهذا ، وانتشرت فى بيئات شديدة التباين . فمن العسير أن تتحدث عن « اقطاع » واحد فى العالم بأسره ، لأن الاقطاع كان يتخذ أشكالا تختلف باختلاف الظروف المحلية التى ينتشر فيها . وربما كان الأيسر أن نعالج الاقطاع ــ من الناحية الفكرية ــ على أنه نوعان : اقطاع غربى ، واقطاع شرقى ، على أن يكون مفهوما أن المقصـود بالشرق تلك المنطقة التى نعيش فيها من العالم ، لا البلاد الشرقية على اطلاقها .

الاقطاع فى الغرب :

من العوامل الأساسية لظهور نظام الاقطاع فى أوربا تلك الحروب الكثيرة التى كان يخوضها الملوك ، اما ضد بعضهم ، واما ضد أعداء من الخارج .فلقد أدت هذه الحروب الى ازدياد أهمية فئة العسكريين المحترفين ، وزيادة عدد أفرادها . ونظرا الى أن الملوك لم يكن لديهم دائما المال الذى يكفى لمكافأة هؤلاء المحاربين ، ولا سيما القادة منهم ، على خدماتهم ، فقد كانوا يمنحونهم قطعا من الأرض جزاء لهم على حسن بلائهم فى الحروب . ولم تكن هذه المنح فى البداية على شكل ملكية دائمة ، بل كانت تعطى المحارب حق الانتفاع من الأرض ، ثم تحول هذا الحق فيما بعد الى ملكية دائمة . ومما ساعد على هذا التحول أن صغار الفلاحين كانوا يحتمون بالمالك الكبير ضد أخطار الضرائب وعدم الاستقرار ، ورغبة منهم فى الشعور بمزيد من الأمن . وهكذا كان الفرسان المحاربون من أهم العناصر التى تكونت منها طبقة الاقطاعيين فى العصور الوسطى ، وكان لهذه الحقيقة أثرها البالغ فى صبغ القيم الفكرية فى عصر الاقطاع الأوربى بطابعها الخاص .

ومن ناحية أخرى كان كبار رجال الكنيسة والأديرة يسيطرون على مساحات شاسعة من الأرض ، قدمت اليهم بوصفها هبات أو منحا أو هدايا ، فضلا عن أن الاعفاءات الضريبية والتسهيلات الكثيرة التى كانوا يتمتعون بها قد ساعدتهم على استثمار ثرواتهم ومضاعفتها ، حتى أصبحت أملاك الكنيسة تكوّن نسبة كبيرة من الأراضى الخاضعة للاقطاع ، كما أصبح رجال الدين من أهم عناصر الطبقة الاقطاعية فى العصور الوسطى .

ولقد كان هذا الأصل المزدوج لنظام الاقطاع فى الغرب : أعنى انتماء الاقطاعيين الى فئة الفرسان المحاربين من جهة ، والى فئة كبار رجال الدين من جهة أخرى — كان هذا الأصل المزدوج هو الذى يعلل مجموعة القيم والعادات العقلية التى سادت المجتمع الاقطاعى الغربى فى العصور الوسطى .

١ — فقد كانت أهم القيم الأخلاقية فى العالم الغربى فى العصر الوسيط هى قيم الشجاعة والأرستقراطية والترفع . وتلك هى قيم الفرسان النبلاء من ملاك الأرض ، الذين ظلوا يحتفظون بالفضائل العسكرية حتى بعد أن تحولوا الى

الحياة المدنية المستقرة . وفى استطاعة المرء أن يلمس مدى أهمية هذه القيم اذا رجع الى أى عمل أدبى تدور حوادثه فى عالم فرسان العصور الوسطى . وفى كثير من الأحيان كان هذا الترفع الأرستقراطى يتسم بنوع من النظرة الأبوية الى عامة الشعب . وليس معنى النظرة الأبوية فى هذه الحالة وجود نوع من العطف أو المحبة بالضرورة ، بل أن المقصود منها هو نظرة المالك الاقطاعى الى عامة الناس على أنهم من رعاياه ، وعلى أنه مسئول عنهم بمعنى ما ، أى أنه يتخذ القرارات الحاسمة بشأن مستقبلهم ، وربما شارك فى حل مشكلاتهم اذا كانت طبيعته تسمح له بالاهتمام بهذه المشكلات .

ومما ساعد على اكتمال سيطرة مالك الأرض على الفلاحين ، ضعف السلطة المركزية فى العصور الوسطى ، وعدم وجود حكومة مسيطرة وادارة حكومية قوية لها سلطة تنفيذية كاملة . وهكذا كان الاقطاع يقوم بمهمة حماية أرواح الفلاحين وممتلكاتهم (ان كانت لهم ممتلكات) ، وهو أمر كانت له أهميته البالغة فى عصر لم يكن فيه من مصدر للثروة سوى الأرض ، وكان دور التجارة والصناعة فى الانتاج محدودا الى أبعد حد . ولكنه كان يتقاضى ثمن هذه الحماية باهظا : اذ كان الفلاحون المشتغلون بأرضه رقيقا لهذه الأرض ، وكانت حقوقهم ضئيلة جدا ، وواجباتهم باهظة فادحة ، ولم تكن أمامهم أية سلطة يحتكمون اليها اذا زاد طغيان المالك الاقطاعى عن الحد ، اذ كان هذا الاقطاعى هو الخصم والحكم فى آن وحد .

ولذلك فانه اذا كانت قيم الشجاعة والترفع والأرستقراطية هى السائدة فى جانب الاقطاعيين ، فان قيم الخضوع والولاء كانت هى السائدة فى جانب عامة الناس ، وكان النموذج المرغوب فيه لانسان العصر الوسيط هو نموذج الانسان الخاضع ، الذى لا يتجاوز حدوده ولا يتطلع الى ما هو أعلى منه ، والذى تنحصر أغلى أمانيه فى رضاء سيده الاقطاعى عنه .

٢ — وقد أسهم رجال الدين بدورهم فى اكمال صورة العصر الاقطاعى الغربى ، فنشروا بين عامة الناس قيم الزهد ، وصوروا حياة الانسان على هذه الأرض بأنها مرحلة عابرة ، لا ينبغى أن يوليها اهتماما كبيرا ، ومن ثم كانت أفكارهم منصرفة عن هذا العالم ، زاهدة فيه ، ولم تكن لأوجه النشاط المتعلقة

بهذه الحياة من قيمة سوى أنها تهيىء الانسان للحياة الأخرى البـاقية . على أن هذه القيم كانت فى واقع الأمر موجهة نحو عامة الشعب — أعنى نحو أولئك الذين يريد رجال الدين فى ذلك العصر أن يظلوا فى حالة من القناعة والاكتفاء بأقل القليل . أما رجال الدين أنفسهم فكان الكثيرون منهم يعيشون حيـــاة لا صلة لها على الاطلاق بما يدعون الناس اليه : اذ أنهم كانوا يستمتعون بكل مباهج الحياة ، ولم يكن اصرارهم على تأكيد قيم الزهد الا تغطية لنمط حياتهم الذى كان أبعد ما يكون عن الزهد . والمهم فى الأمر أن انتشار أفكار الخضوع والولاء والرضا بالقليل كان يرجع الى تأثير رجال الدين بقدر ما كان يرجع الى تأثير النبلاء الاقطاعيين .

دور الاقطاع فى حياة الشرق :

لا يمثل الاقطاع فى الشرق — اذا فهم بمعنى واسع ، لا بالمعنى الذى كان سائدا فى الغرب فحسب — نظاما تاريخيا كان له دوره خلال مرحلة من مراحل التطور ثم انقضى عهده ، وانما هو نظام ما زالت له — فى المنطقة التى نعيش فيها من العالم — آثار عميقة ، بل لا يزال له وجود فعلى ملموس فى كثير من أرجاء هذه المنطقة .

ولسنا نود أن نتحدث عن العوامل المختلفة التى أدت الى ظهور نظام الاقطاع وتوطده فى هذه المنطقة من العالم ، اذ أن هذا الحديث كفيل بأن يبعد بنا عن غرضنا الأصلى ، وهو البحث فى الاتجاهات الفكرية والمعنوية التى ترتبت على انتشار نظام الاقطاع . وحسبنا أن نشير الى أن الامتداد الزمنى الهائل لنظام الاقطاع لا يسمح لنا بأن نتحدث عنه كما لو كان نظاما واحدا متجانسا فى كل الأحوال ، بل كان من الضرورى أن يتغير طابعه من عصر الى عصر ، ومن مجتمع الى آخر ، وأن يتداخل أحيانا مع نظم أخرى سابقة على الاقطاع ، كنظام الرق ، وأحيانا أخرى مع نظم لاحقة له ، كالنظام الرأسمالى .

ولذلك كان يكفينا ، لكى نحقق أغراض بحثنا الحالى ، أن نشير الى نظام الاقطاع بوصفه ذلك النظام الذى يرتبط أساسا بالحياة الزراعية ، والذى يتسم

بعلاقات اقتصادية واجتماعية بعيدة كل البعد عن التكافؤ بين ملاك كبار من ناحية ، وبين فلاحين مستعبدين بدرجات متفاوتة . وينبغى أن تتنبه فى هذا الصدد الى أن آثار هذا النظام تظل تطبع الحياة الريفية بطابعها الخاص ، حتى بعد أن يطرأ تحول أساسى على نمط الملكية الزراعيـــة ، ولا يعود الملاك الاقطاعيون مسيطرين على أقدار الفلاحين . ذلك لأن التغير فى النظم التشريعية أيسر وأسرع بكثير من تغير العقليات والعادات الاجتماعية ، ومن هنا كانت العادات القديمة تظل مستحكمة فى النفوس بعد فترة طويلة من زوال النظم التى أدت الى ظهورها .

ولنقل ، بعبارة أصرح ، إننا فى الوقت الذى قضينا فيه على الاقطاع من حيث هو نظام اقتصادى تتسم العلاقات الاجتماعية فيه بطابع معين ، لم نستطع بعد أن نقضى عــلى العادات الفكرية والاتجاهات المعنوية التى يولدها نظام الاقطاع . بل إننا حتى فى حياتنا الحضرية قد انتقلنا إلى المدن حاملين تراثا كاملا من الأفكار والاتجاهات الريفية المرتبطة بعصور اقطاعية عميقة الجذور ، فكانت النتيجة أننا أصبحنا فى كثير من الأحيان نحيا حياة مزدوجة بالمعنى الصحيح : فنمارس فى المدن أعمالا ترتبط فى صميمها بالعصر الحديث ، كادارة دفة الأداة الحكومية ، أو الاشتغال فى مصنع أو شركة تجارية ، ولكننا نمارس هذه الأعمال بعقليات وقيم موروثة من بيئة هى فى صميمها ريفية ، بل هى فى صميمها اقطاعية .

ولا شك أن لهذا الازدواج أخطاره وأضراره ، اذ أنه يحدث انفصاما معنويا فى المجتمع ، بين طبيعة الواقع الذى يعيش الناس فيه ونوع العقلية أو النفسية التى يواجهون بها هذا الواقع ويحاولون حل مشاكله . ولذلك فاننا حين ندرس العادات والاتجاهات العقلية التى ترتبط بالنظام الاقطاعى أو تتولد عنه ، لا ندرس مرحلة غابرة من التاريخ ، بل ندرس واقعا لا يزال يحيا بيننا حتى اليوم ، وما زال يمـــارس تأثيره فى سلوكنا على الرغم من اختفاء النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى أدى الى ظهوره . فلنحاول اذن أن ندرس بشىء من التفصيل نوع العادات والقيم التى يولدها النظام الاقطاعى فى المجتمع لكى تتضح لنا عن طريقها كثير من مظاهر عدم التوازن فى حياتنا الراهنة ، وتستبين من خلالها وسائل التخلص من هذا الاختلال .

السمات المعنوية للحياة فى ظل الاقطاع :

ومن الواجب أن تكون نقطة بدايتنا فى دراسة السمات العقلية المتولدة عن نظام الاقطاع هى تلك الحقيقة التى أشرنا اليها من قبل ، وأعنى بها أن نظام الاقطاع مرتبط أساسا بالحياة الريفية الزراعية . ولا شك أن طول المدة التى ظل فيها الاقطاع سائدا فى الريف قد أدى الى تداخل وثيق بين العلاقات الاجتماعية الاقطاعية وبين نمط الحياة الريفية بوجه عام ، بحيث يمكن القول إن قدرا غير قليل من معالم الحياة فى الريف ، كما نعرفها حتى يومنا هذا ، قد تحدد عن طريق نظام الاقطاع ، كما يمكن القول من ناحية أخرى إن السمات الرئيسية المميزة للعقلية التى تعيش فى ظل الاقطاع قد تشكلت نتيجة لظروف البيئة الزراعية التى لا يسود هذا النظام الا فيها .

١ — أولى السمات التى تلفت الأنظار فى البيئة الريفية التى يسودها الاقطاع ، والتى تؤثر تأثيرا قويا على العقليات فى هذه البيئة ، هى بساطة نمط الحياة وبطء ايقاعها . وصحيح أن هذه سمة مشتركة بين كل المجتمعات الزراعية ، ولكن نزوع المجتمع الى الثبات ومحاربته للتجديد من الصفات التى تزداد وضوحا فى المجتمع الاقطاعى على وجه التخصيص . ذلك لأن الاقطاع بطبيعته نظام راكد ، يحرص أصحاب السلطة فيه على الاحتفاظ بنفوذهم وسيطرتهم ، ويؤمنون — عن حق — بأن شيوع الاتجاه الى التجديد فى أى ميدان من ميادين الحياة الاجتماعية يمكن أن تنتقل عدواه الى سائر الميادين ، ومن ثم فانه يهدد سلطتهم ذاتها بالخطر .

فى مثل هذا المجتمع تتخذ أساليب الانتاج ذاتها طابعا ثابتا ، ولا توجد أية حوافز للتجديد . وينعكس ذلك مباشرة على العقول ، فتكون النتيجة أن تتسم طرق التفكير بالثبات ، وتتسم العادات الاجتماعية والقيم الأخلاقية بالجمود والتحجر . والى هذا العامل يرجع قدر كبير من النفور من التجديد فى مجتمعاتنا الريفية ، والاعتقاد بأن الأحوال السائدة فى المجتمع المحلى هى أوضاع أزلية ، كانت ولا تزال موجودة فى كل مكان وزمان . ولا جدال فى أن ضيق نطاق التجارب فى المجتمع الريفى يقوم بدور هام فى هذا الصدد ، إذ أن الانفتاح على العالم الخارجى ، وتبادل الخبرات مع الشعوب والمجتمعات الأخرى ، ظل حتى عهد قريب أمرا عسيرا بالنسبة الى معظم المجتمعات الريفية فى العالم ، وزاد تحجر

نظام الاقطاع من احكام هذه العزلة ، فكانت النتيجة هى ما نلمسه فى المجتمعات الريفية من ارتياب وتشكك فى أى نمط من أنماط السلوك أو الاعتقاد يخالف النمط الشائع فى المجتمع المحلى ، والنظر على كل تجديد على أنه بدعة لا تشكل انحرافا فرديا فحسب ، بل تمثل خروجا على تقاليد المجتمع ذاته وتحديا واهانة له .

٢ — ويرتبط بالسمة السابقة مباشرة تقديس الماضى على حساب الحاضر والمستقبل . ففى المجتمع الذى يسوده النزوع الى الثبات ، والنفور من التغير والتجديد ، تعد عبادة الماضى ظاهرة لا مفر منها . وهذه بدورها ظاهرة نلمسها فى كافة المجتمعات الريفية عامة ، حيث لم تتغير أساليب الانتاج الا فى عشرات السنين الأخيرة ، بينما ظلت عشرات القرون تكاد تكون ثابتة . ولكن المجتمع الاقطاعى يضيف الى هذا التعليل العام سببا آخر : ذلك لأن زمام السيطرة فى هذا المجتمع يقع فى قبضة أناس يتجهون ، بحكم وضعهم الاجتماعى ، الى تكريم الأسلاف والاشادة بماضيهم . فالمالك الاقطاعى الكبير يدين بثروته ونفوذه — فى معظم الأحيان — للوراثة ، وكثيرا ما تكون ممتلكاته موروثة من أسلاف بعيدين، بل ان لقبه ذاته قد يكون موروثا من أجداد سبقوه بمئات من السنين . وهكذا فان أمجاده كلها مرتبطة بالماضى ، وكل قيمة للحاضر انما تستمد فى نظره من علاقته بهذا الماضى . ولما كان الأعيان الاقطاعيون هم المسيطرون فى مثل هذا المجتمع، فان طرق تفكيرهم وقيمهم الأخلاقية هى التى تنتشر وتطبع صورتها على المجتمع ككل ، ومن هنا تتعلق الأذهان فى مثل هذا المجتمع بالماضى ، وتنظر الى المستقبل — الذى يحمل فى طياته دائما احتمالات التغيير — بعين الارتياب ، بل انها لا ترضى عن الحاضر ذاته الا بقدر ما يكون انعكاسا للماضى ، وترى أن القديم أفضل دائما من الجديد ، وأن ما انقضى عهده لا يمكن أن يعوض . وحين تصبح هذه الطريقة فى التفكير ظاهرة عامة ، يؤمن بها الاقطاعيون والفلاحون على حد سواء ، يكون معنى ذلك أن أصحاب المصلحة فى التغيير يعملون — عن غير وعى منهم — على محاربة التغيير ، وعلى تأكيد حقوق الغاصبين الذين يعد التعلق بالماضى عاملا أساسيا من عوامل تثبيت سلطتهم واحكام قبضتهم على المجتمع .

ويمكن القول إن كل افراط فى التعلق بالتراث الماضى ، فى مجتمع معين ، إنما هو — فى جانب من جوانبه — أثر من آثار هذه العقلية الاقطاعية التى تدين بمبدأ عبادة الأسلاف . صحيح أن من حق كل شعب ، بل من واجبه ، أن يتذكر أمجاده

الماضية ويستمد منها قوة تعينه على النهوض بحاضره ، ولكن حين يصل تقديس التراث الماضى الى حد الالحاح المريض على هذه الأمجاد مع نسيان الحاضر نسيانا تاما ، والى حد الاعتقاد بأن تذكير الناس بماضيهم يكفى وحده لتعويض كل نقائص حاضرهم — فعندئذ لا تعود عبادة المـاضى عاملا من عوامل نهضة الأمة ، بل تصبح عائقا فى وجه تقدمها .

وحسبنا أن نشير الى أن هذا التعلق المفرط بالماضى ينطوى ضمنا على انكار لمبدأ التقدم ، بل على عدم ايمان بامكان هذا التقدم . فمثل هذا المجتمع يرى أن كل علامات التقـدم المحيطة به انما هى مظاهر خادعة ، ويعتقـد أن مضى الزمن لا يؤدى الا الى زيادة تدهور البشرية ، أو على أحسن الفروض يتركها على ما هى عليه ، دون أن يخطو بها الى الأمام خطوة واحدة . ولا جدال فى أن هذه النظرة التشاؤمية مرتبطة أوثق الارتباط بالنزعة الرجعية السائدة فى عصور الاقطاع : اذ أن بقاء الأوضاع على ما هى عليه ، أو على ما كانت عليه فى المـاضى ، هو خير ضمان للمحافظة على مكاسب الاقطاعيين واستمرار سيطرتهم على المجتمع .

هذه الظاهرة تتمثل فى بعض المجتمعات التى ظلت خاضعة أمدا طويلا لسيطرة الاقطاع (فضلا عن أنها تنتشر أيضا فى المجتمعات التى كان للنظام القبلى فيها دور هام فى تحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية) . وهى ان دلت على شىء فانما تدل على عجز عن التكيف مع الواقع ، أو على رغبة لا شـعورية فى الهروب منه . وحين تتخذ عبـادة الماضى طابعا متطرفا فانها تصبح عاملا من عوامل تخـدير المجتمع وصرف أنظاره عن مشاغله الحاضرة وعن واجباته فى المستقبل . ولذلك كان لزاما على كل مجتمع يتطلع الى احداث تغيير ثورى فى حيـاته أن يجعل لتأثير ماضيه حدودا لا يتعداها . وأفضل ما يمكن عمله فى هذا الصدد هو أن يتخذ من ماضيه قوة تعينه على السير قدما نحو مستقبل أفضل — وهذا أمر لا يصعب انجازه ، اذ أن قدرة الأمة على اكتشاف نفسها والاهتداء الى هويتها الأصيلة ، تعد من أهم العوامل التى تساعدها على النهوض فى مستقبلها ، بل ان البعض يرى أن تعمق الأمة فى معرفة ماضيها وفهم أبعاد شخصيتها يعينها حتى فى عمليات التنمية ذاتها ، سواء أكانت تلك تنمية اقتصادية أم اجتماعية . فى هذا الاطار يعد التعلق بالماضى والسعى الى استكشاف أبعاده أمرا مشروعا ، أما الوقوف عند حدود هذا الماضى دون نظر الى متطلبات الحاضر وأهداف المستقبل فمظهر من مظاهر عقلية معتلة

ربما كان من أهم أسباب تكوينها انتشار عادات التفكير التى ترجع الى العصور الاقطاعية .

٣ — ومن الطبيعى أن يؤدى هذا النمط الاجتماعى السكونى المتحجر ، الذى يسود عصور الاقطاع ، والذى يربط العقول بعجلة الماضى أكثر مما يوجهها نحو المستقبل ، الى شيوع التزمت وضيق الأفق فى مجال الفكر . ففى مثل هذا المجتمع لا يوجد للشك مجال : ذلك لأن كل الأسئلة تجد اجابات معدة سلفا ، متفقا عليها بما يشبه العرف ، والمفروض أن تكون هذه الاجابات كافية ، وألا يثار من الأسئلة الا ما يوجد عنه مثل هذه الاجابات . أما حالة الشك العقلى ، أو التردد أو عدم الجزم (وهى المعروفة فلسفيا باسم « اللاأدرية ») فغير مقبولة فى مجتمع كهذا . ذلك لأن الشك هو أول خطوات السعى الى التغيير ، الذى هو أكبر المحرمات فى المجتمع الاقطاعى . وفى مثل هذا المجتمع لا يُسمح لأحد بأن يظل معلقا بين الشك واليقين ، لأن كل الحقائق التى يُسمح بمعرفتها ينبغى أن تكون يقينية وأن تُقبل بلا مناقشة .

أما الآراء المعارضة فان التسامح معها يؤدى الى انهيار أسس المجتمع الاقطاعى ، ومن هنا كان مبدأ التسامح ذاته من المبادىء التى لا يعترف بها مجتمع كهذا . ويصدق ذلك على مجال العلم والفكر ، مثلما يصدق على مجال السياسة . فكما أن الحريات الفردية لا يُسمح بها فى المجال السياسى ، فكذلك لا تبدى السلطات المسيطرة على المجتمع تسامحا فكريا مع الرأى الذى يخالف العرف المتفق عليه ، وتعمل على كبت روح النقد والتحليل العقلى .

على أننا لسنا بحاجة الى جهد كبير لكى ندرك أن عددا هائلا من أعظم الكشوف التى توصلت اليها البشرية لم يظهر الا لأن هناك عقولا سيطرت عليها — فى البداية على الأقل — روح الشك فى المعرفة القائمة ، ولم تقتنع بالاجابات السهلة التى يُرد بها على تساؤلات العقول ، بل لم تكتف أصلا بالنسبة التى يشيع طرحها ، وانما طرحت أسئلة جديدة ، وحاولت أن تهتدى بنفسها الى الاجابة الصحيحة عنها . وهذا يعنى أن التزمت الفكرى الذى يسود هذه المجتمعات يساعد — بدوره — على بقائها فى حالة الجمود والتحجر التى أشرنا اليها من قبل ، بحيث يكون عدم التسامح وضيق الأفق سببا ونتيجة لهذا الجمود فى آن واحد .

ولعل فى هذا ما يكفى لتفسير ظاهرة انعقد عليها اجماع المؤرخين ، وهى أن أى عصر من عصور الاقطاع لم يشهد تقدما علميا أو فكريا بالمعنى الصحيح ، بل حدث هذا التقدم ، جزئيا ، فى بعض العصور السابقة على الاقطاع ، ثم تحقق معظمه فى العصور اللاحقة له . وكان العامل الأساسى الممهد لهذا التقدم هو التخلص من تزمت العقلية الاقطاعية ، والإعتراف بمبدأ التسامح الفكرى . فمنذ اللحظة التى أدرك فيها المجتمع أن الشك فى المعرفة وفى الآراء السائدة ليس جريمة ، وانما هو دليل على حيوية الفكر ، وقد يكون هو الخطوة الأولى نحو الوصول الى كشف جديد ــ منذ هذه اللحظة أصبح التقدم مسألة وقت فحسب . ولكن لا بد للاعتراف بحق الغير فى ابداء آراء مخالفة ، ولادراك قيمة المعارضة الفكرية فى النهوض بالمعرفة البشرية فى كافة مجالاتها ــ لا بد لذلك من التخلص من بقايا العقلية الاقطاعية بما تفترضه من مجتمع نمطى موحد التفكير .

٤ ــ واذا كان انكار مبدأ الشك وعدم التسامح هو الوجه السلبى للعقلية السائدة فى عصور الاقطاع ، فان الوجه الايجابى لهذه الظاهرة نفسها هو الايمان المفرط بالسلطة . ففى جميع مجالات الحياة توجد سلطة نهائية يُرجع إليها ، وتكون لها الكلمة الأخيرة فى كل أمر يختلف عليه الناس .

ولا شك أن فكرة السلطة هذه مستمدة أصلا من وضع المالك الاقطاعى فى المجتمع ، الذى تكون لديه بالفعل سلطة مادية على ساكنى اقطاعيته ، كما تكون لديه سلطة معنوية عليهم ، تتمثل فى اطاعتهم لأوامره وسعيهم الى محاكاته والرجوع اليه من أجل حل مشكلاتهم . هذا النمط من السلطة يمتد بحيث يسرى على سائر المجالات : ففى الأمور العقلية بدورها يكون هناك مصدر معين للسلطة يحتكم اليه المشتغلون بالعلم فى كل مسألة يريدون استجلاء غوامضها . وقد يكون هذا المصدر شخصا حيا ، ولكنه فى معظم الأحيان حكيم من الحكماء السابقين الذين تطمئن العصور الاقطاعية الى آرائهم ، بعد أن تصبغها بصبغة متحجرة ، كما هى الحال بالنسبة الى أرسطو فى العصور الوسطى .

على أن نوع الشخص ــ ماديا كان أم معنويا ــ الذى يتخذ منه المجتمع سلطة ، لا يهمنا بقدر ما يهمنا مبدأ السلطة ذاته . فنتيجة لانتشار هذا المبدأ ، يصبح منهج التفكير المعترف به هو ارجاع الجديد الى القديم ، ويضيع عنصر

الابتكار الفردى فى التفكير ، بل ان الابداع الفردى أمر لا يعترف به أصلا فى المجتمع الاقطاعى . فكل ما يتم انجازه فى مثل هذا المجتمع يتحقق عن طريق جماعات ، لا عن طريق أفراد ، أو لنقل بعبارة أدق إن الفرد لا ينجز فى هذا المجتمع شيئا بصفته الفردية ، بل بوصفه عضــوا فى جماعة كبيرة تمحى فيها شخصيته الفريدة المميزة . فالفرد لا يتميز الا من حيث هو عضو فى طائفة دينية معينة ، أو مشتغل فى اقطاعية معينة ، أو ينتمى الى جماعة حرفية معينة . وحتى الابداع الفنى ، الذى تعد الفردية — فى نظر الانسان الحديث — شرطا أساسيا لتحققه ، حتى هذا الابداع كانت تمحى فيه شخصية الفنان ، الذى لم يكن يقوم بعمله الفنى افصاحا عن مشاعره الخاصة ، أو رغبة منه فى التعبير عن نفسه ، وانما كان يقوم به خدمة لأغراض الطائفة الدينية التى ينتمى اليها ، أو تخليدا لاسم الحاكم الذى يدين له بالولاء ، أو غير ذلك من الأغراض التى لم تعد لها مكانة هامة — أو لم تعد لها مكانة على الاطلاق — عند الفنان ذى النزعة الفردية فى عصرنا الحديث .

ومجمل القول إن العصور الاقطاعية لم تعترف بالفرد من حيث هو كيان مستقل ، بل انها كانت دائما تدمج الفرد فى كيان أوسع تذوب فيه شخصيته الخاصة . وكان على الفرد أن ينظر الى المبادىء التى تحكم عمل هذا الكيان الأوسع — سواء أكان اقطاعية أم طائفة دينية أم جماعة حرفية — على أنها سلطة لا تناقش ، وأن يرجع اليها كلما تشعبت أمامه المسالك والتبست الأمور ، ليجد لديها الكلمة الأخيرة فى كل ما يريد أن يعرفه أو يبت فيه .

وفى مثل هذا الجو العقلى يستحيل أن تتقدم عملية البحث عن الحقائق ، إذ أن كل شىء يُرَدّ إلى أصول معترف بها من قبل ، وتتوقف قيمة النتائج التى يتوصل إليها المرء ، لاعلى قدرتها على إقناع العقل ، بل على قوة السلطة التى ترتكز عليها . وهكذا تظل الملكات العقلية للانسان فى حالة خمول وتعطل ، ويشيع الاعتراف بمنهج القياس — أعنى منهج ارجاع كل واقعة جديدة الى واقعة أخرى أعم ، تكون معروفة سلفا ، وتنحصر قيمة كل انسان فى مدى قدرته على الاستشهاد بآراء الغير ، وبالعبارات المحفوظة عن الأجداد والأسلاف ، أو المنقولة حرفيا عن أقوال أولى الأمر ، لا فى قدرته على استخدام عقله من أجل توسيع معارفه

والارتقاء بحصيلة المجتمع الانسانى من العلم ، ومن فهم العالم الطبيعى والاجتماعى المحيط به .

٥ ـ ولقد كانت النتيجة المباشرة لسيادة أسلوب التفكير القائم على فكرة السلطة ، هى شعور بالفرد بالاستسلام والعجز عن تغيير أى وضع من الأوضاع التى يجدها سائدة فى المجتمع . بل لقد كان الفرد يحس بأن هـذه الأوضاع لا تقبل التغيير أصـلا : فهى أوضاع أزليـة لا يملك المرء الا أن يقبلها على ما هى عليه .

ولقـد كان البعض يعمد أحيانا الى تفسير المبادىء الدينية تفسيرا باطلا يساعد على تقوية هذا الشعور بالعجز عن تغيير الواقع ، وذلك عن طريق الدعوة الى فهم معين لأفكار مثل القضاء والقدر ، يزيد من احساس المرء بأن ما يحيط به فى العالم مقدر له منذ الأزل أن يكون على ما هو عليه ، وأن جهود الانسان فى هـذه الحياة لن تجدى فتيلا ، لأن كل شىء يسير فى طريق مرسوم محتوم لا يملك الانسان ازاءه شيئا . بل ان بعض المفكرين يرون أن هـذا التفسير المتطرف للقدرية انما هو التعبير المباشر ـ فى المجال الدينى ـ عن الرغبة فى الابقاء على الأوضاع السائدة فى العصر الاقطاعى على ما هى عليه ، وصبغها بصبغة أزلية لا تتغير ولا تتبدل . فحين يصبح كل حادث أمرا يستحيل على الارادة الانسانية أن تتدخل فيـه أو تعمل على تغيـيره ، يكون معنى ذلك أن النظم الاستبدادية الظالمة فى المجتمع هى بدورها شىء مقدر منذ الأزل ، وأن الانسان لا يملك الا أن يتركها على ما هى عليه . وبعبارة أخرى ، فان التفاوت الهائل بين الطبقات ، والاستغلال البشع الذى تمارسه الطبقة المالكة على الطبقات الدنيا فى المجتمع ، يُنظر إليه فى هذه الحالة على أنه تعبير عن المشيئة الالهية ، التى ينبغى أن يقبلها الانسان دون أدنى اعتراض . وليس هناك ما هو أبعد من هذا التفسير عن الفهم السليم لجوهر العقائد الدينية ، التى كانت كلها تستهدف اقرار العدالة ومحاربة كافة أشكال الظلم . وليس هناك أيضا ما هو أحب الى الطبقات العليا المسيطرة ، وأقرب الى تحقيق أهدافها ومصالحها ، من هذه الدعوة التى تؤكد استحالة تجاوز الفوارق بين طبقات المجتمع ، وتشيع بين الناس الاعتقاد بأن النظام الاجتماعى ينتمى الى مجال الأمور الأزلية المقدرة سلفا ، وأنه جزء من النظام العام للكون ، وأن الانسان ، مثلما يعجز عن أن يجعل الشمس تشرق

من الغرب ، لا يمكنه أن يتدخل فى تغيير الفوارق الاجتماعية التى نُظمت بها حياة الناس منذ الأزل .

فهل من المستغرب بعد ذلك أن نجد أصحاب السيطرة فى المجتمعات الاقطاعية يشجعون أمثال هذه التفسيرات الباطلة للعقائد الدينية ؟ لا جدال فى أن الارتباط واضح بين مصالحهم الشخصية وبين انتشار الدعوة القائلة بأن الشكل الجائر للنظام الاجتماعى هو جزء من نظام الكون ، ومن هنا فقد أصبحوا ، على مر التاريخ ، حماة لأصحاب هذه الآراء الباطلة ، وكونوا معهم تحالفا وثيقا ، بل لقد تداخلت الفئتان تداخلا وثيقا ، كما حدث فى أوروبا عند ما أصبح رجال الدين فى العصور الوسطى هم فى الوقت ذاته من كبار الاقطاعيين ، وصار دفاعهم عن فكرة ثبات النظم الاجتماعية القائمة وأزليتها دفاعا عن مصالحهم الخاصة ، لا عن مصالح حلفائهم فحسب .

٦ — وأخيرا ، فان تأثير هذه المصالح قد انعكس على التصور الدينى لكثير من المجتمعات الاقطاعية فى صورة أخرى ، أسهمت بدورها فى تشكيل عقول أفراد هذه المجتمعات بصورة مميزة : تلك هى ادخال نوع من التفاوت أو التسلسل فى المراتب فى المجال الروحى ذاته . فهناك مجتمعات تتصور الألوهية عالية مترفعة عن عالم البشر ، وتقيم نوعا من تدرج المراتب بين هذه الألوهية وبين عامة الناس : فبعد الله يأتى الأنبياء والقديسون ، ثم كبار الكهنة أو رجال الدين ، ويتدرج الترتيب بعد ذلك حتى يصل آخر الأمر الى الانسان العادى . ولا بد للارتقاء الى كل مرحلة من هذه المراحل من المرور بالمراحل السابقة ، أى أن الانسان العادى لا يستطيع مثلا أن يتقرب الى الله ، أو يحظى بشفاعة أحد القديسين ، الا عن طريق الكاهن الذى يتوسط بينه وبينهم .

والدليل على أن هذه النظرة إلى الدين إنعكاس لنظام اجتماعى يتسم أيضا بالتدرج وتفاوت المراتب ، هو أن هناك نظرات أخرى الى الدين تختفى فيها هذه الحواجز ، ويشيع فيها التقارب بين الله والانسان : اذ يعد الله قريبا من البشر ، مستجيبا ومعينا لهم ، بل إن بعض المذاهب الدينية تؤكد حلول الله فى العالم ، وامكان اتحاد الانسان به إذا ارتقى إلى مستوى معين من الروحانية .

هذه الفكرة الأخـــيرة ترتبط بنظرة أكثر ديمقراطية إلى المجتمع البشرى ، لأنها لا ترتكز على تأكيد الفوارق فى المرتبة بين الموجودات ، ولأنها تعطى الانسان العادى أملا فى بلوغ أهداف العقيدة الدينية دون حاجة الى واسطة . وبالفعل سادت هذه النظرة فى العصور التى كانت أقرب الى الروح الديمقراطية ، على حين أن فكرة تسلسل المراتب من الأعلى الى الأدنى كانت مقترنة بالتفاوت والفوارق التى هى أول خصائص المجتمع الاقطاعى .

المرحلة الرأسمالية

مقـدمة :

لم يكن الانتقال من نظام الرق الى المرحلة الاقطاعية انتقالا مفاجئا ، ولم يكن يمثل ثورة انتاجيــة وعقلية بالمعنى الصحيح . ذلك لأن القوى المنتجة فى نظام الاقطاع ، وهى رقيق الأرض ، لم تكن تختلف كثيرا عن العبيد فى نظام الرق القديم . كذلك فان شكل الانتاج لم يطرأ عليه تغير أساسى ، اذ أنه ظل فى أساسه زراعيا ، فضـــلا عن أن حجم الانتاج كان محدودا ، وكانت أساليبه لا تختلف كثيرا فى بساطتها عن نظيرتها فى نظام الرق .

أما الانتقال من المرحلة الاقطاعية الى المرحلة الرأسمالية فكان انتقالا حاسما بحق . فقد طرأ على شكل الانتاج تحول أساسى ، بحيث لم تعد الزراعة هى المصدر الأساسى لثروة المجتمع ، بل حلت محلها الصناعة ، التى لم يكن لها فى المراحل السابقة الا دور محدود ، يناظر الأساليب الساذجة التى كانت تستخدم فى ممارسة الحرف اليدوية . كذلك فان القوى الانتاجية قد طرأ عليها تغير أساسى ، يتمثل فى الانتقال من رقيق الأرض الى العامل الأجير . ولعل أهم مظاهر هذا التغير هو أن الاستبداد الذى كان يحل على رقيق الأرض ، أو حتى على العبد ، كان منصبا عليه مباشرة من حيث هو « شخص » ، أما العامل الأجير فقد أصبح يخضع لنوع غير مباشر من الاستبداد ، لا ينصب على شخصه ، بل عليه من حيث هو ينتمى الى « طبقة » . فصاحب العمل لا يستغل هذا العامل أو ذاك على وجه التحديد ، بل هو يستغل العمال من حيث هم أجيرون ، أى من حيث أن لهم وضعا طبقيا خاصا .

ولقد كان من الطبيعى أن ينعكس تأثير هذه التغيرات الحاسمة على العادات العقلية والنزعات الفكرية للانسان فى العصر الرأسمالى . ومع ذلك فان هــذه التغيرات لم تحدث دفعة واحــدة ، بل حدثت متدرجة على مراحل متعددة ، يختلف تعدادها باختلاف وجهة النظر المتبعة فى بحثها . على أننا نستطيع ، بالنسبة الى أغراض بحثنا ، أن نلمح فارقا أساسيا بين مرحلتين للرأسمالية ، كانت لكل

منهما خصائصها المميزة (مع وجود سمات هامة مشتركة بينهما بطبيعة الحال) ، هما مرحلة الرأسمالية المبكرة ، ومرحلة الرأسمالية المكتملة . وسوف ندرس كلا من هاتين المرحلتين من الزاوية التى ينصب عليها موضوع هذا الفصل ، وأعنى بهـا التأثير الفكرى والمعنوى الذى يترتب على كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى .

١ — الرأسمالية المبكرة

كانت أهم المعالم التى تنبىء بانهيار المرحلة الاقطاعية وبداية ظهور مرحلة جديدة فى التطور الاجتماعى هى :

١ — ظهور فئة منتجة مستقلة هى فئة « الصناع » ، التى يمكن أن يعـد ظهورها مرحلة وسطا بين الاقتصاد الاقطاعى الذى كان زراعيا ، ولم يكن يعرف انتاجا حرفيا منظما ، وبين المرحلة الصناعية المكتملة فى العصر الحديث . هذه الفئة لم تكن قد تحولت بعد الى « طبقة عاملة » بالمعنى المعروف حديثا لهذه الكلمة ، ولم تكن قد انفصلت تماما عن الواقع الذى تنتج فيه ومن أجله ، بل كانت لا تزال لها صلات قوية بانتاجها وبالأغراض التى تنتج من أجلها .

٢ — ظهور نمط اقتصادى لا يستهدف الاستهلاك فى نفس الوحدة المنتجة ، أى ظهور البوادر الأولى « للسوق » ، التى ينفصل فيها المنتج عن المستهلك . ومع ذلك فان المعالم الكاملة للسوق ، من حيث هى كيان لاشخصى مجهول لا يعرف العامل المنتج عنه شيئا سوى أنه قوة تتحكم فيه دون أن يدرى عنها شيئا — هذه المعالم لم تكن قد تحددت بعد بوضوح فى هذه الفترة .

٣ — ولعل أهم مظاهر التحول الى المرحلة الجديدة هو ظهور التاجر من حيث هو قوة رئيسية فى الاقتصاد ، تتحمل مخاطرة الشراء من المنتج لكى تبيع لمستهلك لا صلة له بهذا المنتج . ومن المعترف به أن التجارة قد عرفت منذ أبعد العصور ، ولكن دورها فى هذا العصر كان متميزا : فقد أصبح التاجر يعتمد على نوع جديد من الثروة ، لم يكن يعرفه العصر الاقطاعى الذى كانت ملكية الأرض فيه هى الشكل الوحيد المعروف للثروة — هذا النوع الجديد هو رأس المال التجارى الذى أصبحت له أهمية فعالة فى شراء المواد والأدوات اللازمة للانتاج ، ولتخزين المنتجات ، فضلا عن أهميته فى الائتمان والمعاملات المصرفية .

والواقع أن الدور الأكبر الذى قام به التاجر فى تطوير الاقتصاد نحو المرحلة الرأسمالية ، كان يتمثل فى تأكيده لأهمية المال كقوة جديدة لها وزنها الفعال فى المجال الاقتصادى . فبعد أن كانت الأرض، وقوة العمل التى يبذلها فيها الفلاحون هى المصدر الأساسى لانتاج الثروة فى المجتمع ، أصبح هناك مصدر جديد لا صلة له بأى شكل مباشر من أشكال الانتاج (لأن المال النقدى لا يستطيع ، بذاته ، أن ينتج شيئا) . ولقد كان هذا المصدر الجديد هو الذى أعطى المرحلة الرأسمالية شكلها المميز ، وهو نقطة البداية فى تحديد المعالم الرئيسية لهذه المرحلة الجديدة .

تأثير التعامل النقدى :

لكى ندرك قوة التأثير المادى والمعنوى الذى أحدثه التعامل النقدى فى العصر الرأسمالى المبكر ، ينبغى علينا أن نبدأ بكلمة موجزة نعرض فيها لطبيعة النقود من حيث هى قوة اقتصادية : فالنقود وسيط يتم عن طريقه التبادل ، وهى وسيلة لتخزين الثروة ، ومقياس للقيمة ، وان كانت مقياسا متقلبا لا يتسم بالثبات . وقد كانت النقود تتخذ فى البداية شكل قطع من المعادن (كالذهب أو الفضة أو النحاس) توزن عند اجراء كل تعامل أو صفقة ، ثم صنعت قطع من المعدن لها وزن ثابت وسمك معلوم ، وأصبحت الحكومات ضامنة لها ، وبهذه الوسيلة أصبح تبادل السلع أيسر بكثير مما كان عليه فى نظام المقايضة ، اذ أن هذا النظام الأخير يحتم على الشخص الذى يريد استبدال سلع أن يجد شخصا آخر لديه ما يريد من السلع ، ويريد ما لديه منهـا ، وهو شرط لا يمكن تحقيقه فى كل الأحوال . ولذلك كانت النقود عاملا حاسما فى ازدهار التجارة ، وفى تعميق تقسيم العمل وتوسيع نطاقه . وقد يسرت النقود تكديس الفوائض فى الثروة ، وبالتالى تكوين رأس المال ، وذلك لسهولة تخزينها وامكان جمعها فى حيز محدود ، ولأنها لا تفسد كالحاصلات الزراعية مثلا ، فضلا عن سهولة نقلها من مصادر متعددة ، بحيث يصبح من السهل جمع مدخرات أناس كثيرين فى مكان واحد واستغلالها فى مشروع أوسع نطاقا .

ولا يمكن القول إن هذا التعامل النقدى قد بدأ لأول مرة فى الفترة التى تتناولها هنا بالعرض ، اذ أن بوادره الأولى قد بدأت منذ الحضارات القديمة : كالحضارة السومرية ، التى ظهرت فيها أول بدايات نظام الائتمان ودفع الفوائد

لقاء القروض ، كذلك تضمن قانون حمورابى الذى يرجع تاريخه الى حوالى ١٧٥٠ قبل الميلاد نصوصا خاصة بالعقود وبالتعهدات والالتزامات فى مجال الأعمال الاقتصادية . ولكن أهمية التعامل النقدى ، بوصفه عاملا حاسما فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، لم تظهر بوضوح الا فى العهد المبكر للرأسمالية .

ذلك لأن مرونة المال النقدى وسهولة تبادله وتشكيله بأشكال مختلفة ، أدت الى تحرر الأفراد الذين يملكونه من الارتباط بالمكان الثابت الذى كان من قبل هو المصدر الوحيد للثروة ، وأعنى به الأرض الزراعية ، وزيادة قدرتهم على التنقل من مكان الى آخر ، بل من وطن الى وطن . وكان هـذا من العوامل الأساسية التى أدت الى أن تصبح المدن مركز الثقل فى الحياة الاقتصادية فى العصر الرأسمالى ، بعد أن كانت هذه الحياة تتركز من قبل فى الريف . فالحضارة الرأسمالية حضارة مدن قبل كل شىء ، بل ان بقايا الطبقة الاقطاعية حين شعرت بالضعف ، نظرا الى ثبات دخلها وافتقارها الى المرونة ، أخذت فى بيع أراضيها وتحولت الى المدينـة مستهدفة تحقيق مطالبها فيها ، وبذلك ازدادت أهمية الريف ضآلة ، وساهم الاقطاع فى هدم نفسه بنفسه . وكلما توطدت دعائم حياة الحضر ، ازداد المجتمع تعلقا بها ، اذ يجد فى المدن خير مجال لتبادل السلع ، وكذلك لتبادل الأفكار : ذلك لأن التبادل التجارى كان على الدوام أيسر الطرق لتبادل الخبرات والتجارب بين مختلف الجماعات .

وكما أدى التبادل النقدى الى زيادة المرونة فى التنقل المكانى ، فانه أدى أيضا الى زيادة المرونة الاجتماعية : ذلك لأن مكانة الفرد لم تعد متوقفة على ما يملكه من الأرض الزراعية ، أو على لقبه الوراثى ، بل أصبحت تتوقف على مقدار ما يستطيع تكديسه من المال . والمال قيمة اقتصادية تجريدية ، لا شأن لها بالأشخاص ، تعطى من يملكها — أيا كانت صفاته الأخرى — قوة ونفوذا فى المجتمع . وحين لا يعود للعوامل الشخصية دور فى تحديد طابع الملكية ، أى حين تصبح الملكية ذات صبغة لاشخصية محايدة ، فان الفوارق الجامدة بين الطبقات تبدأ فى الزوال ، ويصبح الانتقال من طبقة اجتماعية الى طبقة أخرى أمرا ممكنا ، اذا توافر المال اللازم . وهكذا فبينما كانت الوراثة والأصل العائلى تحول دون انتقال أى شخص من الطبقات الدنيا الى الطبقة العليا ، الا فى أحوال نادرة ،

فان مثل هذا الانفصال أصبح الآن أمرا ممكنا ، بل إن الطبقة العليا القديمة أصبحت عاجزة عن الاحتفاظ بمكانتها ، وأصبحت فرص من لا ينتمون الى هذه الطبقة ، فى الارتقاء ، أكبر من فرص كبار الملاك الوراثيين ، لأن أسلوب التعامل النقدى ، والتجارى ، لم يكن غريبا بالنسبة الى الأولين .

وحتى فى الحالات التى لم يكن فيها الارتقاء الى الطبقة العليا ممكنا ، كان العامل الذى يظل فى الطبقة الدنيا أكثر تحررا من الفلاح المرتبط بأرض الاقطاعى فى نواح متعددة : ذلك لأن العامل يتلقى أجره نقدا ، على حين أن الثانى يتلقاه — فى الأغلب — عينا . وحين يتخذ الأجر صبغة النقد القابل للتداول الحر فى أشكال لا حصر لها ، يستطيع العامل أن ينفقه كيفما شاء وأينما شاء ، ويصبح له بالتالى مزيد من الحريات ، من الوجهة النظرية على الأقل .

وهكذا يتضح لنا أن شكل التبادل النقدى لم يقتصر تأثيره على المجال الاقتصادى البحت فحسب ، بل لقد امتد هذا التأثير حتى أضفى على الحياة بأسرها طابعا جديدا . وسوف تزداد هذه الحقيقة وضوحا عندما ندرس السمات المميزة للعصر الرأسمالى المبكر .

السمات الفكرية للمرحلة الرأسمالية المبكرة :

١ — بينما كان العصر الاقطاعى عصر ثبات وجمود فى الأفكار والعادات والقيم ، أصبح التغيير هو شعار العصر الرأسمالى فى مراحله الأولى . فلم يكن الانسان فى ذلك العصر يؤمن بوجود أى نظام راسخ لا يتغير ، سواء فى الطبيعة وفى المجتمع ، بل كان يعتقد اعتقادا جازما بأن قدرته على التغيير تسرى على كل شىء ، وبأنه لا توجد عوائق تمنعه من استطلاع كل المجالات واثبات فاعليته فيها .

٢ — كان ذلك عصرا اكتشف فيه الانسان نفسه والعالم المحيط به من جديد . فبعد أن كان اللاهوتيون يوهمونه بأن العالم الآخر هو وحده الذى ينبغى أن تتعلق به آمال الانسان وتتجه نحوه جهوده ، أصبح يتجه بكل قواه نحو استطلاع آفاق العالم الطبيعى بكل تفاصيله ، وتمثل ذلك فى حركة الكشوف الجغرافية التى تضاعفت بسببها أبعاد العالم المعروف للانسان ، وكشفت فيها قارات جديدة مليئة بالثروات وامكانات الاستغلال . كما تمثل فى عكوف العلماء على كشف

أسرار الطبيعة بمناهج واقعية وتجريبية دقيقة ، وحرصهم على ملاحظة تفاصيلها ملاحظة تشريحية دقيقة وكأنهم يكتشفون العالم المحيط بهم لأول مرة .

٣ ـ ولم يكن من الممكن أن يتم هذا التحول لو لم يكن الانسان فى ذلك العصر قد أصبح متفائلا معتدا بنفسه وبقواه ، مؤمنا بأهمية العمل ، وبأن كل جهد يبذله لا بد أن يعود عليه بمزيد من النفع والرخاء . ولقد كانت تلك بالفعل سمة بارزة من سمات المرحلة الرأسمالية المبكرة ، ميزتها بوضوح عن المرحلة الاقطاعية التى كان يسودها الاحساس بالتشاؤم وبالانصراف عن العالم وبعدم جدوى أى جهد يبذله الانسان فى هذه الحياة . وكان للعقيدة البروتستانتية ، التى أخذت عندئذ فى الانتشار فى أجزاء هامة من أوروبا بعد أن ظلت الكاثوليكية هى المذهب الرسمى للمسيحية طوال ما يقرب من ألف وخمسمائة عام ، دور هام فى وضع أسس هذه النظرة الجديدة الى العالم . بل ان بعض الكتاب ، مثل ماكس فيبر Max Weber وتاونى Tawney يرون أن للبروتستانتية تأثيرا مباشرا فى ظهور الرأسمالية : ذلك لأن الروح البروتستانتية قد أزالت العوائق التقليدية التى كانت تقف حائلا فى وجه الرغبة فى التملك ، ولم تكتف بتأكيد أن دافع الربح مشروع ، بل لقد نظرت الى السعى الى الربح على أنه أمر تتجه اليه الارادة الالهية مباشرة . وكل ما ينهى عنه الله هو الترف المفرط والتبديد ، أما الاستخدام الرشيد للثروة من أجل تحقيق مصالح الفرد والمجتمع فأمر تدعو اليه العقيدة الجديدة بحماسة . كذلك كانت هذه العقيدة تعلى من قدر العمل الدائب ، المستمر ، الشاق ، سواء أكان عملا يدويا أم عقليا ــ وفى ذلك كانت تختلف اختلافا واضحا عما تدعو اليه الفلسفة اليونانية ، ممثلة فى قطبيها الكبيرين أفلاطون وأرسطو ، من احتقار للعمل اليدوى واعتقاد بأنه يحط من قدر من يشتغل به وينزع عنه انسانيته . وهكذا كانت البروتستانتية تحمل بشدة على حياة التكاسل والاسترخاء ، حتى بالنسبة الى من تسمح لهم ثروتهم بمثل هذه الحياة . وقد بلغ الأمر بالعقيدة الجديدة الى حد أنها دعت الى ممارسة العمل لذاته ، بوصفه شيئا يأمر به الله ، لا من أجل ما يجلبه من جزاء ، وكان ذلك فى رأى البعض مظهرا من مظاهر حاجة الرأسمالية فى بداية نشأتها الى عمال يمكن استغلالهم اقتصاديا على أساس من العقيدة ، وهو نوع من التبرير لم يعد ضروريا بعد أن اكتملت السيطرة للرأسمالية فى مرحلة لاحقة من تاريخها .

٤ — على أن هذا العصر ، فى تفضيله للنزعات المتعلقة بالدنيا على الروح الزاهدة ، لم يكن على الاطلاق عصرا لا دينيا ، وكل ما فى الأمر أنه كان مضادا لسلطة الكهنوت والكنيسة الرسمية بقدر ما كانت تضــع قيودا على نشاط الانسان فى استغلال العالم المحيط به . وترتب على ذلك أن الدين أصبح ينظم العالم الداخلى الباطن للانسان ، أما العالم الخارجى فانه يترك للانسان حرية التصرف فيه ، ولا يتدخل فى أفعاله الظاهرة . وكان ذلك عاملا ساعد على اطلاق طاقات الانسان الأوروبى بعد أن كانت أحكام الدين تتدخل حتى فى أبسط ما يقوم به من أفعال ، وتنظم كافة مظاهر سلوكه وفقا لمبدأ الزهد والانصراف عن شئون الحياة .

٥ — على أننا نستطيع أن نقول إن أبرز السمات التى تميزت بها المرحلة الرأسمالية المبكرة عن المرحلة الاقطاعية الســابقة عليها تميزا قاطعا ، كانت الاعتراف بالسيادة المطلقة للعقل ، والتخلى عن كل النزعات اللاعقلية التى كانت تسود العصر السابق . ولا شك فى أن عنصر التعامل النقدى ، الذى أشرنا الى أهميته من قبل ، كان مرتبطا بهذا الاعلاء من شأن العقل : اذ أن التعامل النقدى يتسم ، كما بينا ، بأنه تجريدى ، لا شأن له بالعوامل الشخصية ، وتلك بدورها سمة هامة من سمات التفكير العقلى الذى يترك المحسوسات جانبا ليتعامل مع المجردات ، فضلا عن أنه لا يعمل حسابا للانفعالات والمشاعر الشخصية ، وكلما تمكن من التخلى عن العوامل الذاتية كان أقدر على أداء وظيفته الحقة . وفضلا عن ذلك فان التعامل النقدى ، وما يرتبط به من حسابات مالية ومصرفية معقدة ، يحتاج الى تقدم فى التفكير الرياضى العقلى ، ومن هنا لم يكن من المستغرب أن تحرز الرياضيات فى ذلك العصر تقدما كبيرا بالقياس الى فترة الركود التى مرت بها منذ انقضاء العصر اليونانى القديم .

ولقد كان من الضرورى للتاجر ، ثم لصاحب المصنع فيما بعد ، أن ينظر الى كل الظواهر على أنها قابلة للتنبوء ، وللحساب الدقيق ، بحيث يرى العالم كله كما لو كان مصنعا آليا ضخما يمكن حساب كل ما يجرى فيه من عمليات . وكانت تلك القدرة العقلية على حساب التفاصيل والتنبوء — على أســاس مدروس — بتطورات الأحداث جزءا لا يتجزأ من تكوين رجل الأعمال الناجح فى ذلك العصر . بل لقد كانت الواقعية الصارمة صفة لا بد منها لمثل هذا الرجل ،

ولم تكن الروح المكيافيلية الا تعبيرا صادقا عن أخلاق العصر الرأسمالى الأول ، وعن القيم العقلية السائدة فيه ، كما أن قصة مثل « دون كيخوته » لم تكن بدورها الا تأكيدا ، لا يخلو من مرارة ، لانقضاء عهد الفرسان النبلاء المؤمنين بقيم الشهامة والبطولة الفردية ، وظهور عالم واقعى صارم يحسب كل شيء فيه بحساب العقل الموضوعى الدقيق .

ولم يكن من الممكن أن يصمد فى المنافسة الحادة التى أصبحت تميز ميدان الأعمال الاقتصادية ، الا من توافرت له صفات الذكاء الفردى والمهارة والصرامة والقدرة على التوقع واستباق الحوادث . أما الصفات المكتسبة من الحسب والنسب والمزايا الوراثية فلم تعد تجدى نفعا . وهكذا فان وزن الأمور كلها بميزان العقل الدقيق ، بغض النظر عن أى اعتبار شخصى ، أصبح هو السمة التى ينبغى أن تتوافر فى الانسان كيما يتحقق له النجاح .

بل ان الحروب ذاتها قد اصطبغت بهذه الصبغة العقلانية اللاشخصية : فقد كان حلول المدفع محل السيف تعبيرا رمزيا عن الانتقال من عصر شخصى الى عصر عقلانى صارم ، لأن القتال بالسيف قتال بين شخص وآخر ، أو بين انسان وانسان ، على حين أن المدفع يصيب دون التحام مباشر بين أشخاص ، ولا يميز فى الاصابة بين انسان وآخر ، بل لا يعرف من الذى يصيبه . ولو أمعنا الفكر قليلا لتبين لنا وجود نوع من التوازن بين الانتقال من التعامل العينى بالسلع الى التعامل النقدى المجرد ، أو من انتاج الثروة فى مزرعة يملكها سيد اقطاعى الى مصنع يعمل فيه عمال لا تربطهم بصاحب العمل أية صلة شخصية ، وبين التحول الذى أشرنا اليه فى أساليب الحرب من السيف والدرع الى المدفع والبارود .

٦ — ولقد كان العلم بدوره يقوم بدور حاسم فى تأكيد هذه النظرة الموضوعية إلى الأمور ، بحيث يمكن القول إن الكشوف العلمية الحديثة قد أرست الأساس العقلى الذى تستطيع الرأسمالية الناشئة أن ترتكز عليه . ففى نفس العصر الذى نتحدث عنه ، حدث تحول فى العلم لا يمكن تجاهل سماته التى توازى سمات التحول الاقتصادى . فقد بدأت الرياضيات تقوم بدور هام ، لا فى المجال العلمى فحسب ، بل فى مجال الحياة اليومية أيضا .

واذا كنا اليوم قد اعتدنا أن نعبر عن عدد لا حصر له من مظاهر حياتنا بالأرقام — كما فى الاحصائيات التى تحدد مستوى التقدم الاقتصادى ، وفى الحسابات التى تقوم بها فى حياتنا الخاصة — فان الأوروبيين فى العصر الاقطاعى لم يكونوا يبدون اهتماما بالأرقام ، بل لم يكونوا يهتمون حتى بتحديد أعمارهم بدقة . ونستطيع أن نلمس الفارق بين العصرين ، وبين العقليتين ، بوضوح ، اذا ما قارنا بعض العادات التى لا تزال شائعة فى الريف المصرى بعادات أهل المدن . ففى الريف لا زلنا نجد بعضنا من كبار السن يصعب عليهم تحديد يوم ميلادهم . كذلك لا يقوم الزمن بدور أساسى فى الحياة اليومية ، وانما تحدد المواعيد حسب « مغرب الشمس » أو « فى العشية » ، على حين أن ساكن المدينة يعمل حسابا للدقائق قبل الساعات ، ولا يستغنى عن الدقة الكاملة فى جميع معاملاته .

وهكذا كان اكتساب عادات الدقة والانضباط من الصفات الضرورية فى المرحلة الرأسمالية الجديدة ، بل أن من المفكرين من يذهبون الى أن العصر الرأسمالى قد بدأ منذ اللحظة التى اخترعت فيها « الساعة » : وذلك أولا لأن الساعة نموذج كامل للآلة الدقيقة التى تنظم حركاتها بنفسها ، ومن ثم فهى النموذج الأول لحركة التصنيع الآلى فى العصر الرأسمالى ، وثانيا — والأهم — لأن الساعة أدت الى تأكيد عادات الدقة والضبط والانتظام ، وخلقت عالما ينظمه العقل ، ويحسب كل شىء فيه حسابا دقيقا ، لا عالما يخضع لايقاع الطبيعة الخارجية أو الطبيعة الانسانية الداخلية فى تحديد المواعيد وتنظيم الأعمال .

ولقد كانت عادات الدقة هذه هى أول العوامل التى أدت الى قيام الثورة العلمية الحديثة فى أواخر القرن السادس عشر ، والى التوصل الى أساليب جديدة فى البحث العلمى لم يكن للعصور السابقة عهد بها . فبفضل هذه العادات استطاع علماء الفلك ، مثلا ، أن يقوموا بحسابات دقيقة أدت الى احداث انقلاب كامل فى نظرة الانسان الى العالم ، ومثل هذا يقال عن علم الطبيعة (الفيزياء) ، ثم الكيمياء فيما بعد ، وغيرها من العلوم الحديثة .

ولو تأملنا مثلا واحدا ، وهو النظرية الجديدة فى علاقة الشمس بالأرض كما توصل اليها كبرنيكوس فى القرن السادس عشر ، لاستطعنا أن ندرك مدى

التأثير المتبادل بين التحول فى نمط التفكير العلمى والتحول فى نمط الانتاج الاقتصادى . ذلك لأن كبرنيكوس حين أكد أن الأرض هى التى تدور حول الشمس ، لا العكس ، لم يكن يتحدى بذلك تراثا علميا يرجع الى قرون كثيرة فحسب ، بل كان يتحدى أيضا اعتقادا راسخا لدى الانسان العادى ، تؤيده حواسه وتجربته اليومية الملموسة : اذ لا يبدو أن هناك ما هو أكثر يقينا ، بالنسبة الى هذه التجربة ، من أن الأرض ثابتة وأن الشمس والكواكب الأخرى هى التى تدور حولها . ومن هنا لم تكن الثورة التى أحدثها كبرنيكوس ثورة فى مجال علمى محدد فحسب ، بل كانت أيضا ثورة فى طريقة الانسان الحديث فى النظر الى الأمور : أعنى أنها كانت دعوة الى عدم التقيد بالعوامل الشخصية والأحكام التى توحى بها الينا التجربة اليومية ، وتفضيلا للعقل الموضوعى الصارم على الآراء الذاتية ، واعلانا لانهيار النظرة الشخصية الى الأمور وحلول النظرة العلمية ، المبنية على الحساب الدقيق ، محلها . وتلك كلها فى واقع الأمر أمور تحققت ، بطريقة تكاد تكون موازية تماما لهذه ، فى مجال الاقتصاد : اذ أن نمط الاقتصاد التجارى والرأسمالى الجديد كان يتصف ، بالقياس الى النمط الاقطاعى الزراعى ، بنفس النوع من الموضوعية ومن تجاهل الاعتبارات الذاتية والشخصية ، والاعتماد على التنبؤ والحساب الدقيق بصرف النظر عن كل رأى شخصى أو شعور ذاتى .

على أن تقدم العلم لم يقتصر على الجانب النظرى وحده ، بل ان العلم أحرز تقدما كبيرا فى الجانب التطبيقى أيضا . وكان هذا التقدم التطبيقى دليلا على أن العلم أخذ يمارس وظيفته الاجتماعية على نحو أكمل . وقد تمثلت هذه النظرة الى العلم بوصفه نشاطا يؤثر فى المجتمع ويتأثر به — تمثلت بوضوح كامل فى فكر الفيلسوف الانجليزى « فرانسس بيكن » . ففى رأيه أن العلم يجب أن يزيد من سعادة الحياة الانسانية وألا يكون معرفة من أجل المعرفة فحسب . وكان يرى أن المخترعين والعلماء التطبيقيين هم الذين يحتلون قمة السلم الاجتماعى ، لا الحكماء النظريون أو رجال اللاهوت . والواقع أن بيكن قد استبق عصر التكنولوجيا الحديثة عندما أكد أن المخترعات المرتكزة على العلم قادرة على تغيير حياة البشر ، وعلى أن تضفى على العالم بأسره شكلا جديدا .

وهكذا كانت لديه قدرة تنبؤية على الاستبصار بالعالم الذى سيأتى من بعده — عالم التقدم التكنولوجى المتلاحق .

واذن ، فعلى المستوى النظرى كان تقدم العلوم الرياضية ، وزيادة دقة التعبير الكمى عن قوانين الطبيعة ، مرتبطا أوثق الارتباط بالعصر الجديد الذى تقوم فيه الحسابات الرياضية بدور هام فى معاملات السوق . وعلى المستوى التطبيقى انتفع العصر الصناعى الجديد من الرياضيات التطبيقية كثيرا فى صنع الآلات ، فضلا عن انتفاعه من العلوم الطبيعية والكيماوية فى تسخير طاقات جديدة لخدمة الانسان . وسرعان ما اقتنع رجال الصناعة بأن السبيل الى زيادة انتاجهم وتحسينه والاقلال من مصروفاتهم هو اتباع الأساليب العلمية ، أى ما يعرف بأساليب الترشيد ، فضلا عن ادخال الآلية على نحو متزايد . وبالاختصار فان نفس الروح التى كانت تدفع الرأسمالى الى مزيد من الاستثمار والنشاط الاقتصادى ، كانت تدفع المكتشف الى ارتياد آفاق جديدة ، والعالم الى كشف قوانين جديدة ، والمخترع الى ابتداع تطبيقات جديدة ، اذ أن الجميع كانوا يسعون الى زيادة قوة الانسان واحكام سيطرته على الطبيعة .

٧ — وأخيرا ، فلا بد لنا أن نشير الى سمة أخرى هامة من سمات هذا العصر ، ترتبت على التحول الأساسى الذى طرأ على حياته الاقتصادية ، هى نمو النزعة الفردية فى مجالات الأخلاق والأدب والفن . وليس من الصعب أن نجد تعليلا لهذه الظاهرة فى ضوء ظروف العصر : ذلك لأن الشخص الناجح فى العصر الجديد لم يكن يدين بنجاحه لأسرته أو لقبه الوراثى ، ولم يعد الانتماء الى جماعة معينة هو أساس التفوق ، بل إن كل شىء أصبح يتوقف على الجهود الخاصة التى يبذلها كل فرد . وكان ذلك العصر حافلا بأمثلة الأشخاص العصاميين الذين تمكنوا بجهودهم الخاصة من أن يصلوا الى مكان الصدارة فى المجتمع ، وخاصة فى المجال الاقتصادى . ومن شأن هذا الاتجاه أن يزيد من شعور الفرد بقدراته الخاصة ، ويجعله أقدر على تحدى السلطة ، بكافة أنواعها ، بحيث لا يعود معتمدا على عامل « الانتماء » بقدر ما يعتمد على عامل الكفاح الفردى . والى هذه الظاهرة ترجع مختلف مظاهر التحرر من السلطة فى ذلك العصر : أعنى سلطة الفلاسفة القدماء (مثل أرسطو) ، وسلطة

رجال الدين ، وسلطة الاقطاع الوراثى ، وسلطة العادات والتقاليد الاجتماعية المرتبطة به . وقد انعكس ذلك فى مجال الفكر على شكل كثرة من الاتجاهات الفكرية المستقلة التى تتسم بقدر كبير من الخصوبة والاستقلال ، على عكس اتجاهات العصور الوسطى التى كانت متقاربة متجانسة الى حد بعيد . كما انعكس فى ميدان الأدب والفن على شكل أعمال تسعى الى استكشاف العمق الباطن للفرد ، والاهتمام بمشكلاته وأحاسيسه الخاصة ، على خلاف الاتجاهات السابقة التى كان الفن يقتصر فيها على خدمة قضية دينية أو سياسية معينة دون أدنى اهتمام بالعنصر الفردى . وهكذا فان الفنان أو للأديب « الفرد » ، الذى يعبر عن نفسه من حيث هو فرد ، ويطلب الينا أن نهتم به على أساس أنه انسان متميز عن كل من عداه — قد ظهر لأول مرة فى ذلك العهد . وربما قال البعض إن ظهوره كان رد فعل على النزعة العقلانية اللاشخصية المتطرفة التى كان يتسم بها العصر الجديد ، ولكن الأرجح أنه كان متمشيا مع مقتضيات عصر فتحت فيه أمام الفرد آفاق لانهائية ، وازداد فيه الانسان ثقة بنفسه وشعورا بكيانه ، وأزيلت فيه الحواجز التى كانت تحول دون تحقيقه لأمانيه فى النجاح والارتقاء الى أعلى درجات السلم الاجتماعى .

٢ — الرأسمالية المكتملة

كانت المرحلة المبكرة من العهد الرأسمالى مرحلة كفاح ضد قوى الاقطاع المادية وقيمه المعنوية . واذا كنا قد أكدنا من قبل مزايا هذه المرحلة وسماتها الايجابية ، فذلك لأنها تمثل بالفعل تقدما ملموسا بالقياس الى المرحلة السابقة عليها . فهى قد دفعت بالبشرية خطوات واسعة الى الأمام ، حين أكدت سيادة العقل على كل النزعات اللاعقلية المضطربة الغامضة التى كانت تسود فى العصور الوسطى ، وحين أطلقت طاقات الانسان ليستكشف الطبيعة جغرافيا ويفهمها علميا ويستغلها اقتصاديا .

على أن هذا النمط الجديد من أنماط العلاقات الاجتماعية — أعنى النمط الرأسمالى — كان ينطوى على عناصر سلبية أساسية لم تظهر بوضوح فى مرحلته المبكرة ، وذلك أولا لأن جميع سماته لم تكن قد ظهرت مكتملة بعد ، وثانيا لأنه كان فى معركة مع علاقات اجتماعية أكثر منه تخلفا بكثير . وعندما تم له الانتصار

فى هذه المعركة ، واكتملت خصائصه بحلول العصر الصناعى وسيادة الانتاج الآلى ، أخذت العناصر السلبية فى نمط الانتاج الرأسمالى تبرز الى السطح بوضوح كامل ، وظهرت العيوب المعنوية والفكرية للنظام الرأسمالى على نحو لا يدع مجالا لأى شك .

خصائص الرأسمالية المكتملة :

ولكى ندرك هذه العناصر السلبية يتعين علينا أن نبدأ بتحديد الطابع الذى تميزت به المرحلة الرأسمالية فى عهد اكتمالها .

١ ــ فالرأسمالية المكتملة قد تحددت معالمها عندما بدأت تظهر طبقة عمالية متميزة ، ترك أفرادها الطوائف الحرفية القديمة التى كانت راعية لهم ، أو هاجروا من الريف بلا حماية ، وأصبحوا واقعين وقوعا تاما تحت رحمة صاحب العمل ، دون أن تكون لهم أية فرصة للارتقاء فى سلم المجتمع ــ على عكس الصانع الحرفى التقليدى الذى كانت لديه على الأقل فرصة الارتقاء الى مرتبة « متعهد الأعمال » (المقاول) أو « الصانع الماهر » (المعلم) ، وحتى فى الحالات التى لم يكن يتحقق فيها هذا الارتقاء ، كانت هناك علاقات شخصية متينة تربط الصانع بزملائه وبصاحب «الورشة» التى يشتغل بها.أما فى ظل الرأسماليةالمكتملة فقد تحول العمل من خدمة شخصية الى سلعة لا شخصية ، لا يرتبط فيها العامل بصاحب العمل الا من حيث أن الأول يقدم قوة عمل معينة ، والثانى يدفع أجرا معينا ، وفيما عدا ذلك لا تقوم بين الاثنين أية علاقة . فالعامل فى هذه الحالة شخص مجهول ، أو هو على الأصح « قوة » لها طاقة معينة ، ولا يهتم صاحب العمل على الاطلاق بالشخص أو الانسان الذى يبذل هذه القوة ، بل ان العلاقة بينهما تصبح تجريدية تماما ، ولا تصطبغ بأية صبغة انسانية . وهكذا فان التوسع فى استخدام الآلات فى العصر الصناعى قد تولدت عنه نزعة آلية عامة ، أثرت فى تقدير قيمة الانسان ذاته ، فأصبح العامل مجرد ترس فى آلة الانتاج الضخمة المعقدة ، قابل للاستبدال ، شأنه شأن أى جزء أصم فى أية آلة .

٢ ــ وفى مقابل ذلك تراكم رأس المال وازدادت الثروات ضخامة فى أيدى أصحاب الأعمال ، الذين أصبحوا يلجأون الى التخطيط الدقيق ويعملون على

ترشيد الانتاج بحثا عن أفضل الوسائل التى تكفل تحقيق أقصى قدر من الربح وأعظم قدر من الانتـــاج .

السمات المعنوية للرأسمالى :

والواقع أن الطريقـــة التى أصبح أصحاب الأعمال ينظرون بهـــا الى عالم الاقتصاد كانت طريقة متميزة عن كل ما عداها ، ولا يمكن فهمها إلا فى ضوء العصر الجديد . ذلك لأن المحور الذى كان يدور حوله النشاط الاقتصادى من قبل كان على الدوام هو الانسان ، بلحمه ودمه ، وبحاجاته ومطالبه ، أما فى عصر الرأسمالية المكتملة فقد حلت محل الانسان تجريدات لا شأن لها به ، كالعمل والسوق والربح . وعلى حين أن الانسان ظل ، بمعنى ما ، مقياس كل شىء حتى فى العصر الرأسمالى المبكر ، فان البحث عن الربح والسعى الى التوسع فى الأعمال الاقتصادية أصبح الآن هو الغاية القصوى . بل ان الأعمال — كما لاحظ بعض الكتاب — قد أصبح لها وجود مستقل حتى عن أصحابها أنفسهم : فمن الممكن أن يكون أصحاب شركة معينة أشخاصا غير موثوق بهم ، أو ذوى سمعة سيئة ، ومع ذلك يظل اسم شركتهم أو الناتج الذى ينتجونه يحوز ثقة العملاء واعجابهم ، أى أنه يصبح شيئا مستقلا عن أصحابه ، ويصبح للأعمال الاقتصادية وجود موضوعى لا صلة له بالانسان الموجود من ورائها ، وتتحول الى كيان قائم بذاته . وكل ما يهتم به صاحب العمل هو أن يزيد هذا الكيان المستقل صحة ونموا وازدهارا .

ان من الشائع أن يوصف الرأسمالى بأنه شخص لا هم له سوى أن يحصل على مزيد من الربح . ومن المؤكد أن هذا الوصف صحيح الى حد بعيد ، ولكن ينبغى أن نكون على شىء من الحذر حين نتحدث عن سعى الرأســـمالى الى الربح . فالهدف الأكبر للرأسمالى هو أن تتوسع أعماله وتزداد نموا ، وليس الربح الا وسيلة لتحقيق هذه الغاية . وهنا قد يكون من المفيد أن نفرق بين لفظين يستخدمان فى الأغلب بمعنيين مترادفين ، هما الكسب والربح . فالكسب هو البحث عن مزيد من الأموال لكى ينتفع بها الشخص ذاته ، أو من يحيطون به ، فى حياته . أما الربح فهو البحث عن مال أكثر يخصص أساسا للعمل نفسه ،

ولتوسيع نطاق الصناعة أو التجارة . بهـــذا المعنى يكون الكسب شخصيا عينيا ، والربح لا شخصيا مجردا . وقد لا يكون من الخطأ أن نقول ــ فى ضوء هذه التفرقة ــ ان كبار الرأسماليين يبحثون عن الربح قبل الكسب ، بدليل أن الكثيرون منهم لا يعيشون ، حتى وهم فى قمة النجاح ، حياة شديدة الترف ، بل أن بعضهم قد يصل به الاستغراق فى أعماله الى حد اهمال حياته الشخصية وممارسة نوع خاص من الزهد (وان كان الترف الشديد ، بطبيعة الحـــال ، موجودا بدوره لدى كثير من الرأسماليين) . ذلك لأن الموضوع الرئيسى لاهتمام أمثال هؤلاء الرأسماليين هو نجاح الأعمال ذاتها .

ولا يمكن القول أن هناك نقطة يتوقف عندها هذا النجاح : فكل توسع يجلب رغبة فى مزيد من التوسع ، بحيث كان «فيرنر زومبارت Werner Sombart » على حق حين قال ان نشاط صاحب العمل الرأسمالى يتطلع نحو غاية لا نهائية . ففى الماضى ، عندما كانت حاجات الجماعة هى التى تتحكم فى النشاط الاقتصادى ، كانت هناك حدود طبيعية لا يمكن أن يتعداها هذا النشاط . أما عندما تصبح الغاية هى أن تزدهر الأعمال ، لا أن تلبّى حاجات الجماعة ، فلا يمكن أن تكون مثل هذه الحدود موجودة ، ويستحيل أن يصل صاحب العمل الرأسمالى الى نقطة يمكن أن يتوقف عندها ويقول : كفى ! وحتى لو وقفت أية عوائق فى وجه نشاطه ، فانه يبدأ فى تجربة جوانب أخرى من النشاط تكون فرص التوسع أمامها أعظم ، وبذلك يمتد توسعه طولا وعرضا ، أو انتشارا وعمقا ، ويستحيل تصور هذا النشاط متوقفا ، لأن التوقف معناه الاختناق والتدهور والانحدار .

وحين بحث « زومبارت » عن قيم للحياة كامنة من وراء هذا السعى الجنونى الى التوسع ، رأى أن هذه القيم أشبه ما تكون بقيم الطفولة . فرجل الأعمال فى نظره طفل كبير ، وذلك فى سعيه الى الضخامة ، مثلما يريد الطفل أن يكون كبير الجسم ، بحيث يكون الحجم المجرد هدفا فى ذاته ، ويخلط بين الضخامة وبين ارتفاع المكانة أو العظمة . كذلك فان رجل الأعمال طفل فى سعيه الى السرعة ، واختصار الزمن فى كل شىء ، وفى بحثه عن التجديد المستمر ، مثلما يرغب الطفل فى تجديد لعبه وملابسه تجديدا دائما ، وفى رغبته فى الشعور بمزيد من

القوة ، عن طريق توسيع أعماله واستخدام ألوف الناس الذين يتوقف مصيرهم على كلمة منه .

على أننا سوف تتبين بعد قليل أن هذا الوصف اذا كان ينطبق على وجه من أوجه نشاط الرأسمالى ، فانه لا ينطبق أبدا على بقية أوجه النشاط التى يتبدى فيها الرأسمالى أبعد ما يكون عن الطفل الكبير ، ويتخذ صورا لا صلة لها على الاطلاق ببراءة الطفولة وسذاجتها .

والذى يهمنا الآن هو أن نلاحظ التحول الأساسى الذى طرأ على الرأسمالية ، وعلى شخصية الرأسمالى ، منذ مرحلتها المبكرة حتى مرحلتها المكتملة . فقد بدأت الرأسمالية ، فى عهدها الأول ، تشق طريقها بفضل روح المغامرة والبحث عن الجديد والكشف عن المجهول ، وكانت الأعمال الاقتصادية الناشئة فى ذلك العهد تسعى الى تحقيق أكبر قدر من اشباع الحاجات الاستهلاكية للانسان . أما عندما اكتملت خصائص الرأسمالية فقد انعدمت روح المغامرة ، وأصبح رأس المال « جبانا » ، على حد التعبير الشائع ، وتحولت المنافسة التى كانت من أبرز سماتها فى البداية الى احتكار يعمل على تخفيف حدة التنافس أو تنظيمه أو ازالته لصالح أصحاب الأعمال وضد مصالح المستهلكين . وبدلا من أن تعمل الرأسمالية على اشباع الحاجات الحقيقية للانسان ، فانها أخذت تخلق لديه عادات زائفة لا هدف لها سوى أنها تؤدى الى فتح باب جديد للربح ، ولكن على حساب الاستخدام الرشيد لموارد المجتمع .

وعلى حين أن الرأسماليين كانوا فى أول عهدهم أشخاصا يتسمون بصفات النشاط والمثابرة وتقديس العمل — أيا كانت عيوبهم الأخرى — لأنهم كانوا عصاميين يتولون ادارة أعمالهم بأنفسهم ، أو يبتدعون الافكار الجديدة التى تكفل نجاح أعمالهم ، فان الكثيرين منهم أصبحوا فى المرحلة اللاحقة أشخاصا تأصلت فيهم عادات الترف المفرط ، والتفنن فى التبذير الماجن . وكانت هذه الصفات الأخيرة أوضح ظهورا لدى الرأسماليين الذين انفصلوا عن عملية الانتاج، ولم يعودوا يرتبطون بمصانعهم أو يعرفون شيئا عما يتم فيها ، بل يعهدون بها الى مديرين أكفاء ، ويكتفون هم بما ينالونه من أرباح .

وبالمثل فان الطبقة الرأسمالية ، أو البورجوازية ، التى كانت فى أول عهدها تحارب امتيازات الأشراف والاقطاعيين ، أخذت تكرس جهودها للمحافظة على

نفوذها عندما تحققت لها السيطرة . بل ان الطبقة الجديدة كانت فى بعض الأحيان تتداخل مع طبقة النبلاء الزراعيين القديمة بالمصاهرة ، وتحاول محاكاة العادات الأرستقراطية العتيقة . وبعبارة أخرى ، فان الرأسماليين عندما أصبحوا هم أصحاب المصالح الحقيقية القائمة ، أخذوا يتجهون الى المحافظة على مصالحهم ، وبعد أن كانوا فى البداية يستخدمون « العقل » قوة ثورية ، أخذوا يستعينون به فى تبرير الأوضاع القائمة بطريقة يغلب عليها الطابع المحافظ . والواقع أن هذا التحول كان أمرا تقتضيه نفس روح المرونة والحركية التى كان يتسم بها المجتمع الرأسمالى : فهذه المرونة ذاتها كانت تحتم أن تتحول العناصر التقدمية فى الطبقة البورجوازية ، بمضى الوقت ، الى أسلوب محافظ فى التفكير والحياة ، ثم تظهر طبقة جديدة أكثر نشاطا وابتكارا ، لتحتل مكانة الطبقة التى أصبحت محافظة ، ثم تتحول هذه الجديدة بدورها الى الطابع المحافظ ، وهكذا . ولكن هذا الطابع المحافظ أصبح هو الطابع المميز للرأسمالية منذ اللحظة التى ظهرت فيها طبقة عاملة واعية تهدد مصالح الرأسماليين ، أى منذ القرن التاسع عشر .

الأوجه السلبية فى المرحلة الرأسمالية :

ليس من الصعب أن ندرك أن التحول الذى طرأ على الرأسمالية ، وعلى الطبقة البورجوازية ، من قوة تقدمية تعمل على محاربة امتيازات الاقطاعيين الوراثية ، وتؤكد انتصار العقل المنظم الواضح على الأفكار اللاعقلية الصوفية الغامضة التى سادت العصر الوسيط ، الى قوة رجعية لا تستهدف سوى المحافظة على مصالحها التى تزداد على الدوام توسعا وانتشارا — هذا التحول يمثل فى ذاته وجها سلبيا الى أبعد حد فى النظام الرأسمالى . ذلك لأنه يدل على أن النظام لم يكن تقدميا الا فى مرحلته المبكرة ، وعلى أن من شأن هذا النظام أن يتحول الى الرجعية بمجرد أن تتحدد معالمه وتكتمل خصائصه .

على أن هذا ليس الوجه السلبى الوحيد للرأسمالية ، بل ان عناصر الضعف والهدم تتغلغل فى صميم بناء هذا النظام ، وتجعل تجاوزه أمرا محتوما . وسوف نقتصر هنا على ذكر بعض الجوانب السلبية المرتبطة بالموضوع الذى نعالجه فى هذا الفصل ، وهو الوجه الفكرى والمعنوى لمختلف النظم الاقتصادية .

١ — أول هذه الجوانب هو اللاأخلاقية . وربما بدا للبعض أن صفة اللاأخلاقية لا تصدق صدقا تاما على المجتمع الرأسمالى ، لأن لهذا المجتمع نمطه الأخلاقى . وبالفعل يبدو هذا الحكم الأخير صائبا للوهلة الأولى : ذلك لأن الرأسمالية قد ولّدت مذاهبها الأخلاقية الخاصة ، مثل مذهب المنفعة Utilitarianism فى انجلترا ، والبرجماتية Pragmatism فى الولايات المتحدة . ولكن الواقع أن كلا من هذين المذهبين الأخلاقيين انما كان تعبيرا عن الطابع العملى لعصر التصنيع ، وعن نوع من الأخلاق يقوم بحساب كل فعل تبعا لمقدار المنفعة المترتبة عليه ، أو لمدى نجاحه العملى ، بغض النظر عن أية قيمة كامنة فى هذا الفعل . ومن هنا كانت هذه الاتجاهات فى الأخلاق تعبيرا صادقا عن أشد نزعات المجتمع الرأسمالى تطرفا . وحقيقة الأمر فى موقف هذا المجتمع من الأخلاق هو أنه لا يأخذ منها الا بالقدر الذى يكفى لمساعدة النظام القائم على المضى فى طريقه بنجاح . فنحن نجد بالفعل ، لدى كثير من الرأسماليين ، قدرا معينا من الفضائل ، كالأمانة والانضباط والدقة ومراعاة المواعيد ، ولكن هذه الفضائل لا تكتسب قيمتها الا لأنها تفيد الرأسمالى وتحقق مصالحه : فقد تبين له بطول التجربة أن من مصلحته أن يكون فى معاملاته أمينا دقيقا ، وأن يسدد ديونه فى مواعيدها ، وأن يكون نظام حياته منضبطا . ومعنى ذلك أن كل هذه الفضائل ليست مقصودة لذاتها ، بل إنه يراعيها لما فيها من منفعة . وأبلغ دليل على ذلك أنه اذا كان من الممكن تحقيق نفس المنفعة عن طريق مجرد التظاهر بالأمانة ، فان الرأسمالى لا يتردد فى سلوك هذا السبيل .

ويتضح تجاهل الرأسمالية للأخلاق فى أساليب الدعاية والاعلان التى أصبحت جزءا لا يتجزأ من هذا النظام : فالمبدأ السائد فى ميدان الاعلان هو زيادة البيع أيا كانت الوسائل المؤدية الى تحقيق هذه الغاية . وهكذا يلجأ المعلن الى الصراخ والتهويل أمام عملائه ، ويجذب أنظارهم بلافتات صارخة ، ويعمد الى الشهادات الكاذبة ، والمنطق المغلوط ، ويلجأ الى أحدث أساليب علم النفس ليبث فى نفوس الناس ايحاء واقتناعا لا أساس له ، ولا يتورع فى سبيل ذلك عن أن يفسد أذواق الناس ويسلبهم القدرة على الحكم الموضوعى السليم . فالاعلان لا يتجاهل أصول الأخلاق واحترام الآخرين فحسب ، بل انه يتنافى فى كثير من الأحيان مع أبسط مقتضيات الروح الجمالية .

وأخيرا ، فان طبيعة المنافسة الرأسمالية تشكل فى حد ذاتها دليلا بالغا على مدى اللاأخلاقية الكامنة فى هذا النظام . ففى تعامل الرأسماليين بعضهم مع بعض لا يتورع أحدهم عن اتباع كل الأساليب من أجل سحق الآخر ، ولا يقف أى وازع فى وجه رغبته فى التوسع . ومن أشهر الأمثلة فى هذا الصدد جون روكفلر ، مؤسس أسرة الرأسماليين الأمريكيين المشهورة ، الذى قال إنه على استعداد لدفع مليون دولار كمرتب لأى موظف تتوافر فيه صفات معينة ، أهمها ألا يكون لديه أى نوع من تأنيب الضمير ، وأن يكون على استعداد لسحق ألوف الضحايا دون أن تطرف له عين .

٢ — لا يستطيع أحد أن ينكر أن الحضارة الرأسمالية قد أحرزت انتصارات ومكاسب لم تتوصل اليها أية حضارة سابقة : فقد عرفت كيف تسيطر على العالم المادى كما وكيفا ، وتسخر الطبيعة لخدمة الانسان ، ووفرت للناس سلعا وخدمات على نطاق لم يعرف له من قبل نظير ، وكافحت الأمراض والكوارث الطبيعية بكفاءة نادرة ، وأبدعت عددا هائلا من روائع الفن والفكر والأدب ، وتمكنت من احراز تقدم هائل فى الميدان العلمى ، بفضل تطبيق مبدأ تقسيم العمل ، الذى أحرز نجاحا كبيرا فى الميدان الاقتصادى ، على النشاط الذى نبذله من أجل معرفة العالم الطبيعى والمجتمع بطريقة عقلية .

ولكن ، على الرغم من هذا النجاح فى شتى الميادين ، فقد كانت هناك نقطة ضعف كبرى للنظام الرأسمالى ، هى ارتباطه الوثيق بالحرب . فليس يكفى أن يقال إن هذا النظام عاجز عن منع الحرب ، أو أن الحرب مرض يصيب جسم الرأسمالية بسبب انتقال العدوى اليه من مصدر خارجى ، بل ان الحرب تنتمى الى صميم بنائها وتركيبها الباطن . والواقع أن الرأسمالية بما تثيره من حروب لا تنقطع ، تهدد بالقضاء على ما أنجزته هى ذاتها ، وما أنجزته كل الحضارات السابقة ، من تقدم . وهكذا فان القوة الكبرى التى اكتسبها العالم خلال المرحلة الرأسمالية ، هى التى تهدد بالقضاء على ما أنجزته هى ذاتها ، وفى هذا النزوع الى تحطيم الذات يكمن الضعف الأكبر للرأسمالية ، وتناقضها القاتل . وقد أصبحت مظاهر تقدم الرأسمالية ، فى الآونة الأخيرة ، هى ذاتها مظاهر فنائها ، اذ أن هذا التقدم بلغ قمته فى أسلحة الدمار الشامل ، التى تهدد العالم فى كل لحظة بالهلاك .

ولسنا نود أن نخوض فى تفاصيل العلاقة بين النظام الرأسمالى وبين الحرب ، اذ أن هذا البحث خارج عن نطاق مهمتنا فى هذا الفصل ، وانما الذى نود أن نشير اليه هو الآثار المعنوية المخربة التى تحدثها حالة الحرب أو حالة التهديد المستمر بقيام الحرب . وحسبنا أن نشير الى تلك الأنانية المفرطة وبلادة الحس الزائدة ، التى تثيرها الحروب المستمرة فى نفوس أفراد الشعوب التى تمارس هذه الحروب . ومن المعروف أن الاستعمار مرتبط ارتباطا وثيقا بالرأسمالية ، وأنه — فى صورته المباشرة وغير المباشرة ، أو التقليدية والجديدة — هو السبب الأول لظاهرة الحرب فى العالم المعاصر . ولسنا فى حاجة الى الوقوف طويلا عند تأثير الاستعمار فى الشعوب التى تعانى من ويلاته ، لأننا فى هذه المنطقة من العالم نعرف الكثير ، من تجربتنا المباشرة ، عن هذا الموضوع . ولكن للمشكلة وجها آخر ، هو أن الاستعمار يولد فى الشعوب التى تمارسه نوعا من الأنانية يجعلها لا تعبأ بالفقر والظلم والاضطهاد والقتل الجماعى الذى يلحق بالشعوب الواقعة تحت قبضتها ، بل وتسعى فى كثير من الأحيان الى تبرير السلوك الاستعمارى الشائن والدفاع عنه كما لو كان أمرا مشروعا . وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من ظهور جبهات داخلية تعارض الاستعمار داخل الدول الاستعمارية ذاتها ، وهى ظاهرة مشرقة تمثلت بوضوح فى فرنسا خلال حرب التحرير الجزائرية ، وتتكرر حاليا فى الولايات المتحدة على صورة معارضة شعبية واسعة النطاق ضد حرب فيتنام .

ومن خلال ظاهرة الحرب نستطيع أن نعلل كثيرا من مظاهر الانحلال الفكرى والمعنوى التى انتابت العالم الرأسمالى منذ القرن التاسع عشر ، والتى ظهرت واضحة بوجه خاص خلال القرن العشرين . فقد انتشرت فى ذلك العالم فلسفات اليأس والتشاؤم ، والاتجاهات التى تؤكد أن المصير المحتوم للحضارة الغربية هو التدهور والانحلال . وبينما كانت الرأسمالية فى بداية عهدها متفائلة مؤمنة بقدرة الانسان على التقدم المستمر ، نراها فى مرحلة اكتمالها تعود مرة أخرى الى روح التشاؤم المظلم التى حاربتها فى البداية ، وتشيع فيها الأفكار التى تضع الانسان فى طريق مسدود لا مخرج منه .

وقد شاعت فى القرن العشرين ، وبعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ، اتجاهات فى الفكر والفن والأدب تجمعها كلها صفة هى تلك التى اصطلح على

تسميتها « باللامعقول » . وليس من الصعب أن ندرك الروابط التى تجمع بين هذه الاتجاهات ، بما فيها من زعم بأن كل ما فى الحياة عبث غير مفهوم ، وبأن العالم والتطور والتاريخ لا يسير نحو أية غاية معقولة ، بل كل شىء فيه يفتقر الى العقل ويستحيل فهم سببه أو الغـاية منه ــ وبين حالة اليأس التى تنتاب الانسان فى المجتمع الرأسمالى ، وشعوره بأن كل جهد يبذله عبث لا طائل وراءه . والأهم من ذلك كله ، احساسه بالخطر يهدد كيانه فى كل لحظة من جراء حربين عالميتين راحت ضحيتهما ملايين الناس ، فضـلا عن عشرات الحروب « الصغيرة » التى أزهقت أرواحا كثيرة وسببت دمارا هائلا . فى مثل هذا المجتمع الذى تحل عليه الحرب كما لو كانت لعنة لا يملك منها خلاصا ، يكون من الطبيعى أن تصبح الاتجاهات الفكرية والفنية السائدة هى اتجاهات تؤكد عجز العقل وسيادة التشاؤم وحتمية التدهور والانحلال .

ولقد ترتب على ذلك تزييف لطبيعة الحياة فى المجتمع الحديث ، وقع فيه عدد غير قليل من كبار مفكرى المجتمعات الرأسمالية : فأدانوا التقدم التكنولوجى ذاته، ونظروا اليه كما لو كان هو أصل الشرور التى تعانيه البشرية ، وتحسروا على « عهد ما قبل التصـنيع » ، الذى كانت فيه البشرية بريئة من آثام الصـناعة وأطماعها . والخطأ الأكبر الذى وقع فيه هؤلاء المفكرون هو أنهم ظنوا أن الشرور الناجمة عن تنظيم معين للمجتمع الصناعى ، هو التنظيم الرأسمالى ، تسرى على كل شكل من أشكال هذا المجتمع ، أو هى جزء لا يتجزأ من طبيعة عصر التقـدم التكنولوجى ذاته ، ومن هنا كانت حملتهم على التصنيع ، واعتقادهم بأن الحروب والأزمات وانعدام الأمان كامنة فى طبيعة المجتمع الصناعى ذاته ، مع أن هـذه الشرور لاترجع ، فى الواقع ، الا الى أسلوب الحياة الرأسمالى فى هذا المجتمع .

٣ ــ واذا كانت الحروب انحرافا شاملا فى السلوك على المستوى الدولى ، فان المرحلة الرأسمالية قد شهدت أنواعا أخرى من الانحرافات على المستويات المحلية ، أهمها بالطبع هو الاجرام ،الذى أصبح مشكلة قومية بالنسبة الى بلد كالولايات المتحدة ، حيث تزداد معدلات الجريمة ارتفاعا عاما بعد عام . ولا يمكن بالطبع أن يزعم أحد أن ظاهرة الاجرام وليدة النظام الرأسمالى ، اذ أن الظاهرة ذاتها قديمة قدم المجتمع الانســانى . ولكن الكثيرين يؤمنون بأن الاتساع الهائل فى نطاق

الجريمة قد تولد عن المجتمع الرأسمالى عندما بلغ أقصى درجات نموه ، ويدللون على ذلك بأن أكثر الدول الرأسمالية تقدما ، وهى الولايات المتحدة ، هى التى تنتشر فيها الجريمة بأعلى النسب ، وبأشد أنواع التنظيم والتدبير اتقانا .

وليس من الصعب أن يجد المرء رابطة بين الارتفاع الشديد فى معدل الجرائم، وبين تقدم الدول فى سلم التنظيم الرأسمالى . ذلك لأن أسلوب العمل الرأسمالى ، حين يصل الى أشد حالاته تطرفا ، يثير فى النفوس أطماعا لا حدود لها . وحين يجد المنحرفون أن طريق الثراء مسدود أمامهم ، فانهم يعملون على تحقيق غاياتهم بأيسر الطرق وأسهلها ، وهى الجريمة . ومن هنا رأى البعض أن ظاهرة الجريمة يمكن أن تعد ، فى مثل هذا المجتمع ، وسيلة خاصة ، منحرفة ، من وسائل اعادة توزيع ثروة المجتمع .

ولا جدال فى أن المجتمع الرأسمالى المتقدم ، فى الولايات المتحدة ، يعرف أنواعا أخرى من الجرائم غير المرتبطة بالمسائل الاقتصادية ، كجرائم القتل والتعذيب والاغتصاب ، الخ . ولكن هذه الجرائم بدورها ترتبط « بمعنويات » النظام الرأسمالى ، اذ أن تمجيد هذا النظام للعنف والتجاه الدائم الى الحروب واستخفافه بالجوانب الانسانية للحياة ، لابد أن يخلق مناخا نفسيا عاما تزدهر فيه أعمال العنف التى لا يكاد المرء يجد لها سببا أو مبررا معقولا .

وأخيرا ، فقد انتشر فى المجتمعات الرأسمالية فى الآونة الأخيرة مظهر آخر من مظاهر الانحراف ، هو ادمان المخدرات ، وأصبحت هذه الظاهرة تهدد كيان عدد كبير من شباب هذه المجتمعات . وأقرب تفسيرات ظاهرة الادمان هذه الى المنطق السليم ، هو أنها ظاهرة هروبية : فالمدمن شخص هارب من واقع لا يطيقه . وهذا الواقع هو ، بطبيعة الحال ، واقع العنف والحرب والمنافسة المريرة التى لا ترحم . وبطبيعة الحال فان هناك أنواعا أخرى من الهروب قد تكون أقل ضررا من ادمان المخدرات ، ولكن الوطأة الشديدة لنظام الحياة السائد هى التى تدفع الكثيرين الى السير فى هذا الطريق الانتحارى . وهكذا فان نفس النظام الذى بدأ بتمجيد العقل واعلاء شأنه قد انتهى به الأمر الى الهروب من العقل ، أو الى العجز عن مواجهة ذاته بصدق وصراحة .

المرحلة الاشتراكية

ظهرت الفكرة الاشتراكية ، فى صورتها المحددة المعالم ، من قلب الرأسمالية ، بوصفها رد فعل على ذلك النظام الذى ظن الناس فى وقت ما أنه سيجلب لهم مزيدا من الرخاء ، فاذا به يصيب الأغلبية الساحقة منهم بالفقر والشقاء ، ويصيب الانسان بأنواع من العبودية ربما كانت أشد مما كان يعانيه فى كثير من مراحل التطور الاجتماعى السابقة . ولما كانت الاشتراكية قد ظهرت بهدف نقل المجتمع الانسانى الى مرحلة جديدة يتخلص فيها من نقائص المرحلة الرأسمالية ، فان قدرا كبيرا من الجوانب الايجابية فى المرحلة الاشتراكية يمكن التوصل اليه ، استنتاجا ، مما قلناه من قبل عن المرحلة الرأسمالية .

والواقع أننا أطلنا الكلام عن المرحلة الرأسمالية لسببين : أولهما أن هذه المرحلة، التى لايزال يمر بها جزء لا يستهان به من العالم، تمثل تحديا أمام المجتمعات التى قررت أن تسير فى الطريق الاشتراكى ، ولابد من معرفة نقاط القوة والضعف فيها معرفة كاملة حتى تبدأ هذه المجتمعات مسيرتها وهى على علم تام بكل ما لدى الخصم الذى تحاربه من ايجابيات وسلبيات . أما السبب الثانى فهو أن الرأسمالية مرحلة اكتملت بالفعل ، ومرت بأطوار متعددة حتى وصلت الى شكلها الحالى الذى لا ينتظر أن تطرأ عليه تغييرات كبيرة فى المستقبل . صحيح أن الرأسمالية تحاول فى المجتمعات المتقدمة صناعيا أن تقاوم التيار الاشتراكى عن طريق اقتباس عناصر كثيرة منه ، ولكنها تحارب فى الوقت الراهن معاركها الأخيرة ، ولا ينتظر منها أن تمر بتطورات مفاجئة غير متوقعة فى المستقبل . أما الاشتراكية فمازالت ، بالرغم من نجاحها السريع ، تمر بمرحلة التجارب ، والدليل على ذلك كثرة المذاهب والاتجاهات وتعدد التطبيقات فيما بين البلاد الاشتراكية المختلفة . ولذلك فان الحكم على المرحلة الرأسمالية أيسر ، لأن عيوبها ظهرت واضحة للجميع ، أما تحديد المعالم الايجابية للاشتراكية فيبدو أمرا أكثر صعوبة ، لأن هذه المعالم بسبيل التحدد والتشكل فى المرحلة الراهنة من تاريخ العالم .

ولقد كانت نقطة البدء فى التفكير الاشتراكى هى محاولة استرداد القيم الانسانية التى أهدرها النظام الرأسمالى . وكان لهذا الاهدار مظاهر متعددة ،

تحدثنا من قبل عن الكثير منها . ولكن هناك مظهرا لم نتحدث عنه بعد ، وتعمدنا أن نستبقيه حتى المرحلة الراهنة ، نظرا لارتباطه الوثيق بظهور الاشتراكية ـ وأعنى به ما يسمى فى الفكر الاجتماعى والفلسفى « بالاغتراب » .

فكرة الاغتراب :

كان « الاغتراب » ، ولايزال ، ملازما للرأسمالية منــذ بداية عهدها . فحين اكتسبت النقود ، فى أول العصر الرأسمالى ، كيانا قائما بذاته ، مستقلا عن السلع التى كانت فى الأصل مساوية لها ، وحين أصبحت قادرة على النمو بذاتها ، وعلى التوالد والتزايد ، بغض النظر عن العمل الانسانى الذى كان فى الأصل منتج كل قيمة ـ عندئذ أصبحت النقود تجسيدا لحقيقة الاغتراب . ذلك لأن قدرة النقود على التزايد بذاتها ، وقدرة رأس المال على التوالد ، تعنى الانفصال بين القيمة ـ التى تمثلها النقود ـ وبين الجهد الانسانى الذى يبذل من أجل اكتسابها ، وتعنى أن الاقتصاد قد أحدث انشقاقا بين الانسان من حيث هو منتج للقيمة ، وبين نتاج عمله ، بحيث أصبح هذا النتاج يتخذ طابعا تجريديا منقطع الصلة بالمصدر الذى نبع منه . وهذا الانشقاق والانفصال هو الحقيقة المعنوية الكبرى المميزة للمرحلة الرأسمالية .

١ ـ فحين بلغت هذه المرحلة أوج اكتمالها ، كانت أولى الخصائص التى تنبه اليها نقاد النظام الرأسمالى هى خاصية الاغتراب هــذه ، التى اتخــذت فى عصر التصنيع طابع الانفصال بين العامل من جهة ، وبين وسائل انتاجه وحصيلة هذا الانتاج من جهة أخرى . فالعامل يشــتغل فى مصنع لا يملك منه شـيئا ، وهو لا يستطيع أن يحصل على قوت يومه الا بأن يشتغل أجيرا لدى من يملك تلك الآلات والأدوات التى بها وحدها يستطيع أن يكون منتجا . أى أن العامل مغترب عن الوسائل التى بدونها لا يكون عاملا . ومن جهة أخرى فان حصيلة انتــاج العامل تسير فى مسالك لا يعلم عنها شيئا . فالسلع التى ينتجها العامل تذهب الى « السوق » ـ تلك الحقيقة الكبرى فى العالم الرأسمالى ، التى هى مع ذلك حقيقة غامضة مجهولة لا يعرف أحد كيف يتحكم فيها . فالسوق قوة تجريدية تتحكم فى كل ما ينتجه العامل دون أن تكون له أية صلة بمــا يدور فيه . وهنا

أيضا نجد العامل مغتربا عما ينتجه ، ونجد العمل الذى يفنى عمره فيه يضيع بين أيد لا يعرفها ، ويتبدد وسط قوى مجهولة لا يدرى عنها شيئا .

٢ ـ ان الاغتراب هو فقدان العنصر الانسانى فى المعاملات الرأسمالية ، وهو اقتلاع الانسان من جذوره فى المجتمع الذى لا تحكمه غاية سوى تحصيل المزيد من الربح . وهذا الاغتراب لا يقتصر على العامل وحده ، بل ان المنافسة الحامية ، التى تسود الاقتصاد الرأسمالى ، تباعد ما بين البشر ، وتنشر بينهم العداوة ، وتجعل العلاقات بينهم مفتقرة الى الروح الانسانية . وحتى لو أراد الرأسمالى أن يكون انسانيا فى معاملاته ، فانه لا يملك ذلك ، لأن قوانين المنافسة هى التى تملى عليه طريقة معاملته للعمال ، ومقدار الأجر الذى يدفعه لهم ، وساعات عملهم ، وهى التى تحدد طبيعة علاقاته مع غيره من الرأسماليين الذين ينافسونه فى ميدان انتاجه الخاص . فهو ليس حرا فى معاملاته ، بل إن هناك ما يشبه القدر الذى لا يرحم ، والضرورة المحتومة ، التى تتحكم فى تصرفاته . ذلك لأن رأس المال ، كما قلنا من قبل ، يختنق اذا لم يتوسع ، والتوسع يقتضى عمل حساب قوانين المنافسة .

والواقع أن الرأسمالى ذاته يغترب عن نفسه ، بمعنى ما . ذلك لأن عمله ، كما قلنا من قبل ، يتخذ صبغة مستقلة عنه ، بحيث يصبح هدفه الوحيد فى الحياة هو أن تزداد أعماله توسعا وازدهارا ، دون أن تعود نتيجة هذا التوسع عليه هو ذاته بفائدة ملموسة : فكثيرا ما تتدهور صحته وتسوء علاقاته بالناس وتتحطم أعصابه وتتخذ حياته طابع التوتر الدائم نتيجة لطموحه الزائد عن الحد . وهكذا يصبح التوسع فى الأعمال أشبه ما يكون بقوة خارجة عنه ، تملى عليه شروطها وتفرض عليه قانونها الخاص .

٣ ـ وأخيرا ، فان المستهلك بدوره مغترب عن نفسه فى المجتمع الرأسمالى . ذلك لأن النظام لا يعمل على اشباع حاجات الانسان الحقيقية ، وانما يخلق حاجات زائفة ، الهدف الوحيد منها هو أن تكون مجالا لمزيد من الربح والتوسع ، ولكن على حساب تكامل الشخصية الانسانية وتوازنها ، وعلى حساب الاستخدام الرشيد لموارد المجتمع . فالمفروض أن يكون الانتاج تلبية لحاجات موجودة بالفعل ، ولكن كثيرا ما يحدث فى المجتمع الرأسمالى أن يكون الانتاج

هو الأصل ، وأن تظهر الحاجات فيما بعد ، لا لشىء الا لتصريف هذا الانتاج فحسب . وهكذا يعمل الاعلان على اقناع الناس بأمور تافهة تتحول لديهم بالتدريج الى ضرورات ، مع أنها فى الأصل لا تلبى أية حاجة حقيقية لديهم : ففى البلاد الرأسمالية الكبرى تصرف الملايين على أنواع متعددة متنافسة من « أكل الكلاب » ، أو على السيارات الفاخرة التى لا يحتاج الانسان فعلا الى ربع الطاقة التى تسير بها ، والتى يتغير طرازها عاما بعد عام . ويستعين الاعلان بأحدث أساليب البحث النفسى ليبث فى نفوس الناس اقتناعا زائفا بأن قيمتهم فى المجتمع يحددها طراز السيارة التى يركبونها ، وبأن ضخامة السيارة واتساعها وزيادة طاقة محركها علامة من علامات علو المكانة . وهكذا تفسد طباع الناس ، وتخلق فيهم عادات سلوكية سطحية تافهة ، ويعتادون بالتدريج التعلق بالمظهر السطحى بدلا من الجوهر الحقيقى ، وتفرض عليهم حاجات مزيفة تنطوى على تبديد للموارد المادية ، فضلا عن تحطيم المبادىء المعنوية ، لا لشىء الا لغرض الربح . وحين تسود على هذا النحو عقلية الاستهلاك لأجل الاستهلاك ، لا من أجل تلبية حاجات حقيقية ، أو تحقيق ماهية الانسان ، فعندئذ يكون المستهلك بدوره قد اغترب عن ذاته ، لأنه لم يعد يعرف ما هو فى حاجة اليه من أجل استكمال انسانيته ، ولأن المطالب العرضية الزائفة أصبحت لها الغلبة على مطالبه الجوهرية — كل ذلك لكى يستطيع رأس المال أن يواصل توسعه ، ولكى تستمر أرباحه فى التدفق .

وهكذا يبدو الاغتراب منتميا الى صميم الكيان الرأسمالى ذاته ، ويصبح هو الوضع المميز للعامل ازاء وسائل انتاجه وحصيلة عمله ، وللرأسمالى ازاء عماله ومنافسيه ، بل وازاء ذاته ، وللمستهلك ازاء حاجاته ومطالبه الانسانية . انه هو التعبير الصادق عن الوضع الانسانى فى ذلك المجتمع ، ومن المستحيل مواجهة هذا الوضع مواجهة حاسمة الا بالخروج على النظام الرأسمالى نفسه .

الاشتراكية نزعة انسانية :

كانت تلك نقطة بداية كثير من المذاهب الاشتراكية فى دعوتها الى ضرورة القضاء على النظام الرأسمالى ، الذى يجعل الانسان عبدا لنفس القوى التى خلقها بيديه . فالاشتراكية تدعو الانسان الى السيطرة مرة أخرى على القوى

التى أصبحت مسيطرة عليه ، خارجة على ارادته . وهى تطالب باعادة هذه القوى مرة أخرى الى الانسان ، بدلا من تبديدها وتشتيتها خارجا عنه . وعلى هذا الأساس تكون الاشتراكية فى صميمها نزعة انسانية ، هدفها أن تستعيد الانسان المتكامل ، الذى يجمع كل ما فرقته الرأسمالية من شتات ، ويعيد ضمها الى ذاته .

ومن هذه الزاوية تبدو المرحلة الاشتراكية سعيا الى تحقيق جميع الامكانات المادية والمعنوية للانسان . وهى حين تفعل ذلك لا تستهدف التقدم المادى وحده على حساب التقدم المعنوى . ذلك لأننا لو قسنا المراحل المختلفة بمقياس ما أحرزته من تقدم مادى ، فان المرحلة الرأسمالية ستحتل ، دون شك ، مكانة هامة فى تاريخ الانسانية ، لأن البشرية حققت فيها مكاسب مادية لا يمكن انكارها . ومع ذلك فان هذه المكاسب كانت تتم فى كثير من الأحيان على حساب معنويات الانسان وأخلاقياته .

فحين نستعرض أسباب النجاح الاقتصادى للرأسمالية ، يجب ألا يغيب عن أذهاننا أنها لم تقتصر على استغلال الموارد الاقتصادية لأوروبا الغربية وقارتى أمريكا ، وهى مناطق حافلة بالموارد الطبيعية الغنية ، التى لم تكن قد استغلت بعد فى حالة أمريكا بالذات ، بل أنها قد استفادت أيضا ، بفضل الاستعمار المباشر والاستغلال الاقتصادى ، من موارد العالم بأكمله ، وذلك بوسائل هى أبعد ما تكون عن التبادل النزيه . ففى الحالات التى لم يكن فيها الاستغلال استعماريا مباشرا يستنزف موارد شعب واقع تحت قبضة الاستعمار ، كان الغش والاغتصاب هو القاعدة التى يتم على أساسها التبادل ، وكانت المعاملات بين الدولة الرأسمالية والدول الأضعف بعيدة كل البعد عن التكافؤ . فى مثل هذه الحالات لا يكون من المستغرب أن تحرز الدولة الاستعمارية أو الاستغلالية تقدما اقتصاديا سريعا ، ولا ينبغى أن يعزى هذا التقدم الى فضيلة كامنة فى نظامها الرأسمالى ، بل إن سببه الأهم هو أنها لا تتورع عن الالتجاء الى أبعد الطرق عن الشرف فى سبيل التفوق على الغير . ولقد أشار أحد زعماء الزنوج فى أمريكا ذات مرة الى التقدم الاقتصادى الهائل لبلاده ، فأرجعه الى عوامل من أهمها استغلال عمل الملايين من الزنوج ، لمدة عشرات بل مئات من السنين ، بلا أجر ، حين كان الزنوج عبيدا ، أو بأجر اسمى زهيد ، بعد أن تحرروا شكليا من حالة العبودية ، وتساءل فى هذا الصدد : هل من المستغرب ، اذا وجد تاجران أحدهما

لا يدفع لعماله أجورا ، والآخر يدفع لهم أجرهم بانتظام ، أن يتفوق الأول على حساب الثـانى ؟

هذا مجرد مثل بسيط يوضح سببا من أسباب التقدم فى المرحلة الرأسمالية ، ولكنه فى الوقت ذاته يكشف عن ضخامة المسئولية الملقـاة على عاتق النظام الاشتراكى . ذلك لأن على هذا النظام أن يحقق ، بوسائل نزيهة يقضى فيها على استغلال الانسان للانسان ، تقدما يفوق ما أحرزته الرأسمالية بوسائل سـهلة تفتقر الى النزاهة . فالتحدى الأكبر الذى يواجه النظام الاشتراكى ليس مجرد التقدم ، وانمـا هو بلوغ التقدم فى ظل علاقات انسانية سليمة .

القيم الايجابية فى النظام الاشتراكى :

١ — ان الاشتراكية تتخلص من روح المقامرة التى تسود النظام الرأسمالى ، حيث تنتشر المضاربة فى الأسهم سعيا وراء ربح لا يقابله أى عمل أو مجهود ، بل ان أقصى ما يمكن أن يكون قد بذل فيه من جهد هو استخدام ذكاء المقامر . وهى تسعى الى القضاء على الانفصال بين رأس المـال وبين العمل المنتج ، وذلك حين تجعل الملكية وظيفة اجتماعية بحيث يشعر كل من يعمل بأن لهفيها نصيبا . وتقوم الاشتراكية على ادراك صحيح لقيمة العمل ، ومن هنا فانها تحاول بقدر طاقتها أن تجعل لكل فرد فى المجتمع مستوى يعادل مقدار الجهد الذى يبذله ذلك الفرد فى خدمة المجتمع . ويترتب على ذلك أن تستغنى الاشتراكية عن الطفيليات الاجتماعية التى تعيش على عمل الآخرين ، وعن أولئك « العاطلين بالوراثة » الذين لا فضل لهم سوى انتمائهم الى أسر من مستوى اجتماعى معين .

٢ — وبالمثل فان الاشتراكية ، فى سعيها الى التقدم ، لا تعمل على خلق حاجات زائفة لدى جمهور المستهلكين من أجل توسيع دائرة النشاط الاقتصادى فى مجال ما . ذلك لأن ما يحدث فى المجتمع الرأسمالى من اصرار على التوسع لأجل التوسع ، يمكن أن يؤدى الى اختلال هائل فى توازن الحاجات الاجتماعية ، بحيث يتوقف مقدار نجاح أى مرفق اقتصادى على قدرته على الدعاية لنفسه واجتذاب العملاء ، لا على تلبيته لحاجات حقيقية فى المجتمع . وهكذا تزدهر صناعة أدوات الزينة ، مثلا ، ازدهارا هائلا ، وتتعدد أنواع هـذه الأدوات بلا مبرر ، لأن أجهزة الدعاية تنجح فى خلق طلب زائف على كل نوع جديد تبتدعه هذه الصناعة

منها . أما فى النظام الاشتراكى فان الحاجة الى سلعة كهذه تقـاس بالحاجة الى سلع أخرى أكثر حيوية — كالكتاب مثلا — وتعطى كل سلعة ما تستحقه من جهد واهتمام تبعا لحاجة المجتمع الحقيقية اليها .

وهكذا يظهر مبدأ التخطيط فى المجتمع الاشتراكى بوصفه وسيلة لتحقيق التوازن بين حاجات المجتمع وبين مايستطيع أن ينفقه على هذه الحاجاتمن موارد. فالتخطيط فى أساسه جهد يبذل من أجل التخلص من فوضى الانتاج ، ومن أجل تحقيق النظرة الشاملة الى موارد المجتمع وتوزيعها ، حسب الأولويات ، على مطالبه وحاجاته . ومثل هذه النظرة الشاملة يستحيل أن تتحقق فى المجتمع الرأسمالى ، الذى تسعى فيه كل صناعة ، وكل شركة ، الى نفعها الخاص ، حتى ولو كان ذلك على حساب الآخرين . ومن الواضح أن لمبدأ التخطيط فى المجتمع الاشتراكى قيمة معنوية كبرى ، الى جانب قيمته المـادية . فهو من جهة يساعد على ترشيدالانتاج فىالمجتمع على النحو الذى يضمن له نموا متوازنا لا يطغى فيه جانب على جانب الا بمقدار ما يلبى من حاجات حقيقية للمجتمع . وهو من جهة أخرى يساعد على انتشار مبادىء معنوية لا غناء عنها لكل مجتمع يسعى الى تقدم حقيقى : كمبدأ النظرة الكلية الى الأمور ، بدلا من النظرة الجزئية ، والبحث عن نفع المجتمع ككل بدلا من نفع قطاعات معينة منـه ، والتخلص من أنانية الأجيال عن طريق التخطيط للمستقبل القريب والبعيد .

٣ — ومن هنا كانت الاشتراكية هى وحدها المرحلة التى تتحقق فيها للانسان حريته الحقيقية . ومن الضرورى أن نفرق فى هذا الصدد بين الحرية الحقيقية وبين الحرية الوهمية : ذلك لأن أنصار الرأسمالية هم أكثر الناس حديثا عن الحرية وتشدقا بها ، حتى لقد وصل بهم الأمر الى حد تسمية العالم الذى يطبق فيه نظامهم باسم « العالم الحر » . وبالفعل كان الاقتصاد الرأسمالى منذ بداية عهده ، ولا يزال حتى الآن ، يسمى نفسه باسم الاقتصاد الحر ، وكان ازدهار الرأسمالية مرتبطا بفهم معين للحرية ، هو حرية الأعمال التى لم يكن من المشروع التدخل فى مسارها لأنها —كمايعتقد— تنظم نفسها بنفسها وفقا لمقتضيات السوق، ووفقا لمصالح المنتج والمستهلك فى نهاية الأمر .

على أن هذه الحرية التى ساعدت الرأسمالية على توطيد مركزها فى بداية عهدهـا ، سرعان ما تكشف وجهها الحقيقى ، فاذا بهـا عبودية لمعظم طبقات

المجتمع . ذلك لأنك تستطيع أن تقيم علاقة بين صاحب العمل القوى والعامل الضعيف على أساس من « الحرية » ، ولكن لمن ستكون الحرية فى هذه الحالة ؟ لا جدال فى أن عدم التناسب فى القوة بين الاثنين ، واحتياج العامل الى صاحب العمل لكى يضمن عيشه ، سيجعل مثل هذه الحرية فى التعامل بينهما وسيلة لاضطهاد الأول للثانى . وفى مثل هذه الحالة لا يعد تدخل الدولة لحماية العامل حدا من الحرية ، بل انه اقرار وتأكيد لها .

مثل هذا يقال عن سائر « الحريات » المشهورة فى العالم الرأسمالى . فحرية الصحافة شىء رائع دون شك ، ولكن أين صحافة البلاد الرأسمالية من الحرية ؟ ان اعتمادها على الاعلان ، الذى تتحكم فيه المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، يجعلها ألعوبة فى يد نفس القوى التى تدعى أنها حرة ازاءها . أما الصحافة التى تتسم بقدر من الحرية يتيح لها أن توجه النقد الى الأسس التى يقوم عليها النظام القائم ، فان الأموال تقبض عنها الى أن تفلس ، أو تصدر بصورة لا تسمح بقراءتها الا لعدد محدود جدا من القراء . ومثل هذا يقال عن حرية التعاقد بين العامل وصاحب العمل ، اذ أن هذه حرية شكلية لا أساس لها فى الواقع الذى يكون فيه مركز العامل من الضعف بحيث لا يستطيع على الاطلاق أن يقف ندا لصاحب العمل فى عملية التعاقد ، مما يضطر العمال الى التجمع فى اتحادات تقوى مركزهم وتزيد من قدرتهم على المساومة ، وقد يلجأون — اذا أعيتهم الحيل — الى اضرابات طويلة الأمد ، تعود على معيشتهم اليوميـــة بأضرار لا يستهان بها . أما حرية تكوين الأحزاب ، فانها فى الدول الرأسمالية الكبرى أشبه ما تكون بلعبة مسلية تتغير فيها الوجوه دون أن يطرأ على السياسة ذاتها أى تغيير حقيقى . والمثل الواضح لذلك هو الحزبان الديموقراطى والجمهورى فى الولايات المتحدة ، وهما الحزبان اللذان لا يستطيع أقطابهما ذاتهم أن يضعوا حدا فاصلا واضحا بين اتجاهاتهما السياسية . ومثل هذا يقال عن حزبى العمال والمحافظين فى بريطانيا . وأخيرا ، فانا نسمع فى العــــالم الرأسمالى عن حرية المنافسة ، بوصفها فضيلة من فضائل ذلك النظام ، ولكن تجربة التاريخ أثبتت أن المنافسة تتحول فى الدول الرأسمالية الكبرى الى احتكار يؤدى الى تنظيم العلاقات بين المنتجين على حساب جمهور المستهلكين .

بست هي الهدف الذى يســـعى اليه النظام
ں أن يكفل للانســـان حرية حقيقية ، تنبع من
ے السطح . وهو حين لا يترك لشخص واحـــد ،
، ، حرية التحكم فى وسائل الانتاج الاقتصادى ، يضمن
عريضة من طغيان رأس المـــال ، ويرسى الأساس الحقيقى
ت . صحيح أن هذه الحريات قد لا تكون صارخة كتلك التى
ـف بها دعاة الحرية الليبرالية ، ولكنها مع ذلك حريات حقيقية تستمتع بها الغالبية العظمى من المواطنين . فحرية الكلمة تصبح عندئذ بحثا وراء الحقيقة ، وحين تصبح الحقائق فى متناول أيدى الجميع فانها تحررهم من الأوهام والأكاذيب والتضليل ، ومن التشنيع السطحى الذى يقدم الى الناس على أنه نقد اجتماعى عميق . أما الأحزاب فانها عندما تعكس موازين القوى الحقيقية بين طبقـــات المجتمع ، ولا تعود مجرد أداة فى يد فئات من الأفراد الذين لا يمثلون الا أنفسهم ، فانها تصبح عاملا أساسيا من عوامل التعبير عن الرأى فى المجتمع الاشتراكى . وأخيرا ، فان حرية المنافسة مكفولة فى النظام الاشتراكى بدوره ، ولكنهـــا منافسة فى خدمة المجتمع ، وليست منافسة فى استنزاف الأرباح من أفراده . ففى كل هذه الحالات اذن توفر الاشتراكية للمجتمع حرية حقيقية ، مبنية على التخلص من الاستغلال الاقتصادى والظلم الاجتماعى .

وهكذا يتبين لنا أن الاشتراكية فى صميمها مذهب انسانى يسعى الى أن يرد للقيم الانسانية معناها الحقيقى الذى شوهته الرأسمالية وابتذلته ، ويهدف فى نهاية الأمر الى أن ينشر بين الناس اتجـــاهات معنوية لم تعرفهـــا البشرية فى عهودها السابقة التى كان يشيع فيها كلها استغلال الانسان للانسان وامتهانه لكل ما يعتز به من قيم

-

بين صاحب العمل القوى والعامل
ستكون الحرية فى هذه الحالة ؟
، واحتياج العامل الى صاحب
فى التعامل بينهما وسيلة
ل الدولة لحماية العامل

تم – بعون الله – طبع هذا الكتاب ب
للكتب والأجهزة العلمية ، مطبعة جامعة عين شمس .
فى ٩ من المحرم سنة ١٣٩١ الموافق ٦ مارس سنة ١٩٧١

مدير المطبعة
يحيى احمد صالح

رئيس مجلس الادارة
محمد كامل صديق

رقم الايداع ١٩٧١/٢٤٣٦

مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٠/٦٣٣/٤٠٠٠